الجمهورية اللبنانية
المؤسسة الوطنية للاستخدام

برنامج الامم المتحدة الانمائي
مكتب العمل الدولي

نتائج التحقيق الاحصائي

لدى المؤسسات الصناعية والتجارية عام ١٩٩٩

قدّم لهذه الدراسة

الاستاذ نقولا شمّاس

بيروت
٢٠٠٠

الجمهورية اللبنانية
المؤسسة الوطنية للاستخدام

برنامج الامم المتحدة الانمائي
مكتب العمل الدولي

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

نتائج التحقيق الاحصائي

لدى المؤسسات الصناعية والتجارية عام ١٩٩٩

قدّم لهذه الدراسة

الاستاذ نقولا شمّاس

بيروت
٢٠٠٠

فهـرس

كلمة معالي وزير العمل الأستاذ علي قانصو
التوطئة: مدير عام المؤسسة الأستاذ موسى جدعون
التقديم : الخبير الاقتصادي الأستاذ نقولا شمّاس

الجزء الأول – المنهجية وتقييم النتائج

١ – الأساليب
٢ – تكوين العيّنة
٣ – نتائج التحقيق الميداني
٤ – إعادة توزيع العيّنة وتقويمها
٥ – تقديم النتائج

الجزء الثاني – عرض النتائج

١ – خصائص المؤسسات
٢ – الاستخدام لدى المؤسسات
٣ – خصائص العاملين
٤ – الأجور وملحقاتها
٥ – مشاكل الاستخدام وتوقعات التوظيف

الجداول النهائية

كلمة معالي وزير العمل الأستاذ علي قانصو

أنهت المؤسسة الوطنية للاستخدام مجددا" دراسة سوق العمل بنفس الجدية والاندفاع التي أنهت بهما الدراسة الأولى التي أصدرتها عام ١٩٩٧ ولولا تضافر جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب العمل الدولي في بيروت ووزارة العمل لما تمكنا من الحصول على معطيات يركن إليها. هذه الدراسة تنفذ للمرة الثانية على الأرض في مدى سنوات ثلاث. وستحدّث دوما" معلوماتها حتى لا تظل دراسة يتيمة.

إن الجهد الذي بذلته المؤسسة للحصول على المعلومات كان كبيرا" لكنه ساعدها في ممارسة مهامها الرئيسية في حقول التوجيه والتدريب والتشغيل، كما سمح هذا الجهد لوزارة العمل بالتنسيق مع الإدارات المختصة لتخطيط مستقبلي انطلاقا" من معلومات واضحة عن احتياجات سوق العمل.

لقد اعترضت المؤسسة صعوبات كثيرة أثناء العمل الميداني، وتدخلت الأجهزة المعنية مرات عديدة لتسهيل الأمور وبالرغم من ذلك بقيت ثغرات في الدراسة نرجو أن تسدّ في الدراسات المقارنة المقبلة.

إن الثقة المتبادلة ما بين المواطن والدولة عامل أساسي في بناء المجتمعات وازدهارها، واللبناني بشكل عام لا يمنح الدولة ثقته بشكل سريع بل يريد أن يمتحنها في البدء، من هنا كان الجدل وكان الإحجام عن ملء الاستمارات في بعض الأحيان وقد عملت المؤسسة جهدها في السابق لبناء هذه الثقة عبر مكتب الاستخدام وتعمل جاهدة لابقائها لأنها تسمح لها بإعداد برامج عملية ومستقبلية للاستخدام.

إن هذه الدراسة التي تضعها اليوم المؤسسة الوطنية للاستخدام بين أيدينا هي تطلع مستقبلي ندعو الجميع للتعاون معنا في استخلاص نتائجها والعمل على إعداد خطط ذات تطلعات على المدى المتوسط والبعيد يمكن تنفيذها.

اني اجدد شكري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولمكتب العمل الدولي لدعمهما المستمر للمؤسسة وأتمنى أن يستمر هذا التعاون والتنسيق لمزيد من العطاء.

في نفس الوقت اعتبر أن العمل الذي أنجزته المؤسسة للمرة الثانية هو وسام يوضع على صدرها، لأنها بالرغم من الشواغر الكثيرة في ملاكها وضعت لها خطة عمل دورية لجمع المعلومات وتحاول بشتى الطرق تمويل هذه الدراسات لتضع بتصرفنا بيانات إحصائية يمكن الركون إليها.

وزير العمل

علي قانصو

توطئـــة

الدراسة التي نضع نتائجها بتصرفكم هي مبادرة لتحديث التحقيق الإحصـــائي لـدى المؤسسات الذي قامت به المؤسسة عام ١٩٩٧ وذلك بناء على توجيه من مكتب العمل الدولي الذي قام بدعم وتحديث أرقام الدراسة الأولى، فالنمو المتســـارع فـي ذلـك الحيـن وجّـه الاختصاصيين في منظمة العمل الدولية على اعتبار أن دراسة خصائص سوق العمـــل عـام ١٩٩٧ هي باكورة لدراسات يمكن أن ننطلق منها لتكون قاعدة بيانات يمكن الركون إليها.

انطلاقا" من هذا التوجه كان لا بد للمؤسسة الوطنية للاستخدام مـن أن تثـابر علـى توضيح الملامح الخاصة لسوق العمل ومعرفة التغيرات التي طرأت عليها وذلك بهدف تعبيـد الطريق لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاستخدام التي أشرفت المؤسسة على إعدادها بالتعاون مع المد راء العامين المختصين وفريق من الخـبراء لـهم وزنـهم فـي الشـؤون الاجتماعيـة والاقتصادية.

هذه الاستراتيجية التي أقرّها مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٨/١١/١٩ لا تزال تفتقر إلى التنفيذ الجاد والإرادة الصلبة لتفعيل مضمونها وكانت في الأساس أعـدّت لتبيـان الخطـوط الكبرى لخطة شاملة تغطي في صورتها المثلى زيادة فرص العمل ولجم تفاقم البطالة والحـد من الفقر، إضافة إلى كل الحالات الطارئة التي قد تواجهها سياســة الحكومــة فـي مجـال الاستخدام حاضرا" ومستقبلا".

لقد أكدّت أرقام التحقيق الإحصائي الذي نحن بصدده ما كـان يعرفـه الكثـيرون أن القطاع الأول في لبنان ينوء تحت عبئ المنافسة غير المشروعة والقطاع الثاني يرزح تحـت وطأة المشاكل البنيوية التي تحدّ من قدرته على المنافسة أما قطاع الخدمات فلا يزال القطـاع الوحيد الذي يتمتع ببعض الحيوية.

كما بينت أيضا" نتائج هذا التحقيق أن إدخال التكنولوجيا بدأ متأخرا" بالنسبة لإدخـال المعلوماتية التي لا تزال هي أيضا" في بداياتها بالرغم من أن بعض المؤسسات الكـبرى قـد قطعت شوطا" لا بأس به في هذا المضمار، ويبدو هذا الانفتاح ملموسا" في قطـاعي التعليـم والصحة أكثر من غيرهما بينما الصناعات الزراعية والغذائية لا تستخدم إلا في النادر وسائل التكنولوجيا المتقدمة وهذا ما سوف يؤدي إلى تعثّر إنتاجيتها في الأسواق الداخلية والخارجية.

لقد واجهت المؤسسة خلال قيامها بهذا التحقيق الإحصائي مشاكل عدّة، إن من ناحيـة شمولية العيّنة أو من ناحية التحقيق الميداني، وقد بذل مجهود كبير من قبل القيمين على هـذا التحقيق للحدّ من تلك المشاكل التي تمت معالجتها بأسلم الطرق. فالعيّنة التي تمّ اختيارها فـي البداية كانت تمثل كافة القطاعات الاقتصادية لكنها لم تشمل كافة الطبقات إذ أنها لم تأخذ بعين الاعتبار أصحاب المؤسسات الذين يعملون بمفردهم.

أما التحقيق الميداني فواجهته العديد من الصعوبات في جمع المعلومات. كذلك فبالرغم من الاتصالات الفردية والإعلام في مختلف الوسائل لم نحصل على كافة المعلومات في الوقت المناسب واضطررنا إلى التأجيل مرات متعددة لنجمع أكبر عدد ممكن من المعلومات.

كثير من المؤسسات رفضت التجاوب ونسبتها كما تلاحظون في التحقيق تصل إلـى ١٦،٧% من مجمل العيّنة وهو رقم لا يمكن تجاهله، والأكثرية من نسبة رافضـي الإجابـة كانت حجتهم أن الدولة لم تعمل لهم شيئا" وكأن الدراسة جاءت في الأصل لتظـهر إن كـان بمقدور الدولة تقديم خدمات أم لا.

لا بدّ لي هنا من توجيه الشكر الجزيل لمعالي وزير العمـل-رئيـس مجلـس إدارة المؤسسة على الدعم والتشجيع الذي خصّنا بهما. وأتوجه بالشكر أيضا" للبرنـامج الإنمـائي للأمم المتحدة وخاصة لمكتب العمل الدولي في بيروت الذي آزرنا وشجّعنا على المضيّ قدما" لإنهاء هذا التحقيق.

أخصّ بالشكر الأستاذ نقولا شماس الذي رافق ويرافق نشاط المؤسسة منذ بدايتها وقـد قام بمعالجة المعلومات وعرضها في تقديمه بشكل واضح وموضوعي. كما أشـكر الدكتـور روبير كسباريان الذي أعدّ الملف الفني للدراسة وعالج الجداول الإحصائية.

أشكر الدكتور أسعد الأتات على مساهمته القيّمة والفاعلة وإشرافه على تنفيذ التحقيـق الميداني. أشكر مستخدمي المؤسسة الوطنية للاستخدام على مختلف فئاتهم الذين أشرفوا علـى فرق التحقيق وجمع المعلومات. أشكر فريق المعلوماتية في المؤسسة الذي أشرف على إعـداد الجداول الإحصائية وإدخال المعلومات.

اني على يقين أن هذا التحقيق الإحصائي سيساعد في تحديد الأســس والخصـائص لسوق العمل اللبناني وهو الحجر الأساس للبدء بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاستخدام.

موسى جدعون

المدير العام للمؤسسة الوطنية للاستخدام

التقديم

بقلم الأستاذ نقولا إيلي شمّاس

في خضم تفاقم البطالة ، ووسط جمود اقتصادي ملفت، وتكدس ملفات الصرف الجماعي في وزارة العمل، عمدت المؤسسة الوطنية للاستخدام إلى تيويم دراسة سوق العمل لدى المؤسسات.

تتناول العيّنة الفعلية ١٥٦٨ مؤسسة يعمل لديها ٥٦٤٦٦ عامل في مقابل ٢٧١٨ مؤسسة و١٠٤٣٢٥ عامل في العام ٩٧. إنما نرى أن عدد العاملين في المؤسسات الداخلة في نطاق الدراسة الحالية يرتفع إلى ٥٨٢٤٠٨ عامل في مقابل ٣٧٣٢٣٠ عامل للعام ٩٧. وسيأتي الفارق ضمن نطاق الدراسة محللاً ومعللاً في مرحلة تبيان النتائج . وعلى الرغم من هذا الفارق، سوف نجري بعض المقارنات متحفظين لاستخلاص الاتجاهات بين الأمس واليوم.

مرة جديدة واجه المحققون بعض الصعوبات للحصول على المعلومات، وارتفعت في نهاية المطاف نسبة الرفض في التجاوب إلى ١٦،٧% من المؤسسات. فضلا عن ذلك كشف هذا التحقيق أن ١٥،١٧% من مؤسسات العيّنة مقفولة أو مجهولة الهوية ، وفي كلتا الحالتين هناك مشكلة : ففي الحالة الأولى نجد مؤسسات مغلوبة على أمرها فانكفأت ، وفي الحالة الثانية المؤسسات متوارية عن أنظار السلطات المختصة .

١ – في كيفية توزيع العيّنة

لقد بينت هذه الدراسة كيفية توزيع العينة على المناطق جغرافيا". ففي حين شكلت العينة في الدراسة السابقة نسبة ٣٠% من المؤسسات المتواجدة في المناطق الطرفية، لم تتعدّ النسبة في الدراسة الحالية أكثر من ٢٤%. ومرد ذلك إلى صغر حجم العينة المختارة من ناحية، ومن ناحية أخرى يمكن أن يشكل التوزيع الجديد للقطاعات التباسا" للباحث إذ أن معطيات القطاعات الاقتصادية في الدراسة السابقة قسمت إلى ثلاثة وثلاثين قطاعا" مما يسهل التعرف عليها، وقد دمجت هذه القطاعات في الدراسة الحالية ضمن سبعة عشر قطاعا"، وهذا الاختزال لا يوضح صورة واقع القطاع من جهة ويجمع بين قطاعات بعيدة عن بعضها من جهة أخرى.

لقد أدرجت قطاعات مختلفة تحت عنوان واحد: مثل الماء والكهرباء والتشييد والبناء. والنقل وأنشطة وكالات السفر والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية والوساطة المالية والتأمين والأنشطة العقارية والخدمات للمؤسسات والأنشطة الإلكترونية.

ويلاحظ أن تثقيل القطاعات ضمن العيّنة قد اختلف لأسباب باتت مجهولة: فمكانة تجارة التجزئة ارتفعت من ٨،٩% سابقاً إلى ٢٤،٢% حالياً . بينما انخفضت بالنسبة إلى الصناعات الغذائية من ١٠،٧% إلى ٥،٣% ، وفي الوساطة المالية وتوابعها من ٨،٤% إلى ٥،٢% .

وفي الإطار نفسه ارتفعت حصة المؤسسات الفردية في العيّنة من ٥٠،٥% إلى ٥٩،٦% على حساب شركات التضامن والتوصية وسواها. كما انخفض تمثيل المؤسسات الصغيرة في العيّنة لأقل من خمسة موظفين، من ٥٩% إلى ٤٥،٨%، ولصالح المؤسسات التي يفوق عدد عمالها المائة شخص والتي ارتفعت من ١،١% إلى ٩،٦%. وبالإجمال نرى ان فئة المؤسسات التي تستخدم ٥٠ عاملاً وما فوق توظف تقريباً ٥٩% من اليد العاملة.

ويتبيّن من الدراسة أن ٨٤% من النشاط الاقتصادي يُبذل على أساس ثابت ودائم، وان معدل أشهر العمل لدى المؤسسات اللبنانية هو ١٠،٦ أشهر سنوياً . لكننا نلاحظ تراجعاً في بعض القطاعات في جودة العمل ومنها نذكر : قطاع المنسوجات حيث ديمومة العمل هي في حدود ٥٣% ، و٦٧% في قطاع الطاقة والتشييد، مقابل أرقام أكثر فاعلية في الماضي.

٢ – في المؤشّرات المالية

أما من حيث المؤشرات المالية، تظهر الدراسة أن الرأسمال الوسطي للمؤسسة الواحدة هو ١،١٥ مليار ل.ل.، وهو رقم متدنٍّ جداً على الصعيد الإقليمي. وتظهر هذه الهزالة بشكل أكبر عندما تحتسب النسبة الوسطية للرأسمال قياساً للعامل الواحد، وهي في حدود ٧٣٠٠٠ دولاراً. وربّ ضارة نافعة تكمن في ان هذا الرقم المتدني يجعل من كلفة استحداث فرص العمل زهيدة نسبياً، مما سوف يوفر وظائف إضافية مستقبلا. أما بالنسبة إلى الاستثمارات للعام ٩٨، فقد بلغت ١٨١٢ مليار ل.ل. لجميع المؤسسات التي شملها هذا التحقيق وعددها ٥٥٣٩٥ مؤسسة. مما يعني ان الاستثمار الوسطي كان في ذاك العام ٣٢،٧ مليون ل.ل. للمؤسسة الواحدة. وهذا الاستثمار، على ضعفه وقلته، لا يتوجه بالضرورة نحو القطاعات الواعدة. فقد نال قطاعا التعليم والصحة ٣٠% و٢٠% على التوالي. كما أن داخل المؤسسة الواحدة، لم تتجاوز التجهيزات المكتبية في العام ٩٧، ٢٨،٥% من الاستثمارات. وقياساً على رأس المال الثابت، تنال التجهيزات المكتبية ٤،٥%. والملفت هزالة هذا الاستثمار في قطاعين واعدين واللذان هما النقل والاتصالات، حيث تبلغ هذه التجهيزات ١،٥% من الرأسمال الثابت، بينما لا تتجاوز ال٥،٩% في قطاعي المال والمعلوماتية .

٣ – في النوايا المستقبلية

صرّح ١٢% من المؤسسات عن عزمها في تقليص نشاطها مستقبلا، في مقابل ٤% في العام ٩٧. وعلى رأس القطاعات المعنية قطاع الأنسجة في٣٦% من مؤسساته، مما يمثل أكثر من ضعف نسبة العام ٩٧. ويأتي قطاع التجارة بالجملة في ٢١% منها وقد كان المعدل ٤% فقط في العام ٩٧ أيضا. ونجد أن القطاع الأول ينوء تحت وطأة المنافسة غير المشروعة، بينما القطاع الثاني يكتوي بين مطرقة المورّدين وسندان تجار التجزئة. وهناك مؤسسات سيذهب بها الأمر إلى حد الإقفال ونسبتها ٧،٢% في مقابل ٥،٩% قبل ثلاث سنوات من اليوم. تأتي على رأس القطاعات المنكفئة قطاع النقل والاتصالات (٢٠%)، الصناعة الإستخراجية (١٢،٦%)، وصناعة الخشب (١١،٥%) .

وهناك بريق من الأمل ربما سيدفع ١٣% من المؤسسات لتوسيع نشاطها في مقابل ٢٢،٤% قبل ثلاث سنوات. ومنها نذكر: قطاع التعليم (٣٥%)، المالية والمعلوماتية (١٩%)، النقل والاتصالات (٢١%)، الفنادق والمطاعم (١٦%) .

وهذا الأمر ينطبق على الواقع لأن هذه القطاعات تتحرك بشكل فاعل. وثمة مفارقة تجعل ٢٤% من مؤسسات قطاع الخشب، و١٨% من مؤسسات قطاع المنسوجات، تتفاعل بالمستقبل وتنمو. وتفسير هذه الظاهرة انه ضمن هذين القطاعين الضعيفين أصلا، هناك توزيع قوى غير متكافئ بين شركات متقوقعة لصالح مؤسسات مزدهرة.

أما التصنيف على أساس حجم المؤسسة، فيأتي على الشكل التالي: من حيث المبدأ، فالمؤسسات الصغيرة هي الأكثر عرضة للأقفال أو التقليص، بينما نجد المؤسسات الكبيرة أكثر قابلية للتوسّع والانتشار. ومثالنا على ذلك أن ٩،٦% من المؤسسات التي تستخدم أقل من خمسة عمال سائرة إلى الزوال، في مقابل صفر% للمؤسسات القائمة على أكثر من ٥٠ موظفاً. أما عملية توسيع النشاط، فهي ترتفع بشكل تدريجي ومطرد مع تعاظم حجم المؤسسة. وهذه ظاهرة تشير إلى أن المؤسسات الكبيرة قد تكيّفت مع واقع الصعوبات الاقتصادية وأجرت عملية تنقية ذاتية، وهي في طور الاستعداد لزيادة الاستثمارات.

وفي المقابل، نجد المؤسسات الطرية العود أكثر قلقاً على مستقبلها، وهي تركّز على تحصين مناعتها أكثر من زيادة طاقتها الإنتاجية.

٤ – في إعادة الهيكلة والمكننة

إن ١٩،٦% من المؤسسات تودّ إعادة هيكلة ذاتها أو تنظيم إدارتها وأعمالها. ومن أكثر هؤلاء اندفاعا: قطاع التعليم (٣٦،١%)، قطاع الطاقة والبناء (٣٢،١%)، قطاع التجارة بالجملة (٣٤،٥%)، وهذه القطاعات مجتمعة بحاجة إلى هذا الأمر نظراً إلى ضعف إنتاجيتها الحالي. في المقابل، نرى أن هناك قطاعات أقل حماسة من هذه النسبة ومنها نذكر: قطاع الصحة (١٧،٨%) وقطاع البيع بالتجزئة (١٣،٢%). وهذا أمر مؤسف لأنه يترتب على الأول أن يرشّد إنفاقه وصولاً إلى تخفيض الفاتورة الصحية في لبنان. أما الثاني، فيجب أن يقوم بعملية شراء ودمج نظراً إلى تخمة الناشطين في هذا الحقل. ومن حيث الحجم، يتبيّن أن الشركات المتوسطة هي التي تنوي أساساً إعادة الهيكلة، وهذا أمر مشجّع لأنها تكوّن بحدّ ذاتها العمود الفقري في الاقتصاد اللبناني.

بينما نجد المؤسسات الصغيرة أكثر تردّداً، والمؤسسات العملاقة قد قامت بتنظيم نفسها مسبقاً كما أسلفنا القول.

فيما يتعلّق بإدخال الحاسوب، يتبيّن أن ١٤،٤% من المؤسسات تنوي إدخاله، بينما ٢٦،٥% منها مجهزة من ذي قبل. ولما كانت النسبة الأخيرة ١٨،٤% في التحقيق السابق، نستخلص أن نسبة التجهيز بالحاسوب ارتفعت فقط ثماني نقاط مئوية خلال ثلاث سنوات وهي

وتيرة بطيئة للغاية في أيامنا هذه. أما القطاعات الأكثر قابلية لإدخال الحاسوب، فهي بداية قطاع التعليم، على الرغم من أن نسبة جهوزيته تبلغ ضعف المعدل الوطني، مما يتماشى مع عامل إدخال المعلوماتية في قطاع التعليم لتطويره. ومن جهة قطاع المال والمعلوماتية، فإننا نراه مجهزاً بنسبة ٦٤،٥% ، مما يفوق بأشواط المستوى المسجّل منذ سنوات عدة. أما قطاع التجارة بالجملة، فهلا تمكن من تجاوز صعوباته كما أسلفنا من خلال نسبة تجهيز معلوماتية مرتفعة ؟ ويلاحظ أن القطاعات المذكورة آنفاً تندرج في إطار الخدمات، بينما قطاعات الصناعة تتقاعس معلوماتياً لتزيد الهوّة بينها وبين سابقاتها سنة بعد سنة.

ومن حيث الحجم، نجد أن الأمر يعكس نسخة طبق الأصل عن إعادة الهيكلة، فالقطاعات الصغيرة أمست أقل تجهيزاً من تلك الكبيرة: تفوق نسبة التجهيز معلوماتياً في المؤسسات العملاقة بأكثر من خمسة أضعاف تلك الميكروية. ولا أثر لأي مؤسسة من حجم متوسط أو كبير تقاوم إدخال المعلوماتية والتكنولوجيا الجديدية.

ويستشف على وجه الإجمال أن إدخال التكنولوجيا بمعناها الشامل متأخّر زمنياً عن إدخال المعلوماتية، حيث تبلغ نسبة التجهيز في الأولى أقل من نصف الثانية. والانفتاح على التجهيز يبدو قائماً في قطاعي التعليم والصحة، وهو أمر طبيعي نظراً إلى إدخال مناهج التكنولوجيا في القطاع الأول، والتجهيزات الفائقة الدقة في القطاع الثاني. والمؤسف ان الصناعات الزراعية والغذائية تتحفظ بنسبة ٧٤،٤% عن استعمال وسائل التكنولوجيا الرفيعة، وهذا ما سوف يؤول إلى تعثر إنتاجيتها في الأسواق الداخلية والخارجية. والواقع أن وضعها يعكس وضع تلك القطاعات الإنتاجية اللبنانية الغارقة في التخلف عن ركب التطور. وقد خفت شهية التطور التكنولوجي عند غالبية المؤسسات، خلا بعض الإستثناءات الملحوظة.

وجديد هذه الدراسة يكمن في استطلاع الشركات حول إذا ما كانوا يرغبون في إدخال الانترنت والانترانت. وقد رفض ٣ من أصل أربعة منها هذا الأمر. والغريب هو ان سلوك هذه المؤسسات تجاه الانترنت يبدو أقرب من سلوكها تجاه التكنولوجيا منه تجاه المعلوماتية الصرفة. هكذا نجد أنه، وعلى الرغم من امتلاك ٢٦،٥% من المؤسسات حاسوباً، فقط ١١،٤% منها مجهزة بالانترنت. ومرة أخرى تسير الصناعة القهقرى، باستثناء قطاع الورق والمطابع، إزاء هذه القطاعات.

ويبان جليّا أن الحلقة الفاضلة للإنترنت تظهر فاعلة من خلال هذه الإحصاءات: فبقدر ما يكون القطاع أو المؤسسة مجهزاً بالإنترنت، بقدر ما تزداد حاجته إليه.

٥ – في انتشار القوى العاملة

تعمل نسبة ٩٠،٩% من القوى العاملة بشكل دائم ومستمر. وهناك إستثناءات على هذه النسبة، ومنها قطاع التعليم، وهذا ربما ما يعكس مدى الاعتراضات الموجهة إلى المسؤولين من قِبل المعلمين بالذات، وكذلك قطاع الصناعات الغذائية والزراعية، وهو أمر غير مستغرب نظراً إلى أن قطاع الزراعة موسمي بطبيعته.

وإذا صح أن نسبة الاستقرار مرتفعة حتى قيست على كامل القوى العاملة اللبنانية، غير أن إحصاءات توظيف العام ١٩٩٨ تدل على هشاشة متزايدة. ان القطاعات التي يشملها التحقيق وظفت ٢٧٨٩ عاملاً، أي ما يوازي ٠،٥% من إجمالي القوى العاملة في إطار هذه الدراسة. ولما كانت نسبة التزايد السكاني تناهز ال٢،٥%، وجب أن تتوفر فرص عمل بخمسة إضعاف تلك المذكورة على الأقل. لكن ما حصل مبرّر لأن العام ١٩٩٨ شهد أول مراحل النمو السلبي في فترة ما بعد الحرب. فالمشكلة الكبرى أن فرص العمل تبدو نادرة، وكذلك فهي متقطعة أو موسمية. إن الصناعة الغذائية والزراعية مثلاً استحدثت ١٤،٢% من مجموع فرص العمل المذكورة، لكن ٧٥% منها يبدو هشّا. وكذلك الأمر بالنسبة إلى قطاع الصناعات الإستخراجية الذي وفر ٧،٥% من فرص العمل، ٧٦% منها بات هشّا أيضاً. والمفارقة أن قطاع الطاقة والبناء وظف ١٠،٧% من المعنيين الجدد، و٩٣% من هذه الوظائف دائم، بينما الاعتقاد السائد عكس هاتين النقطتين بأن هذا القطاع لا يوظّف، وان فرص هشّة وضائعة. والدراسة تبرز مفارقة أخرى، هي أن القطاعات الواعدة من مال ومعلوماتية واتصالات، لم تستحدث سوى ثلث حصتها المفترضة. وينبغي أخذ هذه الوقائع بالحسبان في تطلعاتنا المستقبلية.

وتدل الإحصاءات أن حجم عدد القوى العاملة تأرجح صعوداً من أوائل العام ٩٧ حتى أوائل العام ٩٩ بنسبة ١٠ نقاط مئوية، ليعود فينخفض بنسبة ٥ نقاط مئوية مع حلول نهاية ال٩٩. هكذا نرى ان العمالة انخفضت في ١٣ قطاعاً من القطاعات ال١٧ المذكورة خلال العام ٩٩، وذلك بعد ارتفاع ملحوظ للعمالة في مجمل القطاعات للعامين السابقين. ومن أكثر القطاعات تضرراً نذكر قطاع الأثاث، والذي هو واعد أصلاً بالنسبة إلى التصدير للخارج.

٦ – في الجنس والعمر

تشكل نسبة الإناث ٣٥،٤% من المجموع، في مقابل ٢٧،٨% في دراسة ال٩٧، وهو تطور ملفت مردّه اقتحام النساء عالمي العلم والعمل من الفئات الشابة.

ولا شك ان هذه النسبة سوف تزيد قياساً عليها في سائر البلدان. فالنساء اللواتي تجاوزن سن ال١٥، واللواتي يعملن في أوروبا مثلا، تتراوح نسبتهن بين ٥٠،٦% من مجموع النساء في البرتغال وصولاً إلى ٧٤،٩% في أسوج. فنسبة الإناث إلى ارتفاع في صفوف المدراء والكوادر العليا في لبنان إذ باتت تبلغ ال ٢٥% . أما في صفوف الأخصائيين فتتجاوز هذه النسبة ال٥٠% . في المقابل، نجد هبوطاً في نسب العاملات غير الماهرات في المهن الوسيطة. ومن البديهي القول أن المؤسسات الكبيرة باتت تضم عدداً وافراً من النساء يتجاوز نسبياً ضعف تلك اللواتي تعملن في المؤسسات الصغيرة. أما بالنسبة إلى فئة الأعمار، فالحضور النسائي يبلغ ٤٤% من المجموع في سن تقل عن ال٢٥ سنة، بينما لم يتجاوز ال١٧% لمن هن فوق سن ال٦٠.

ويشير التحقيق إلى انه، على الرغم من عمل النساء المتنامي، ارتفعت نسبة العزوبية في الفئات الشابة، من سن ٢٥ إلى سن ٣٤، كما تدل عليه الإحصاءات.

والمقلق أن نسبة الشباب العامل من فئة أعمار ال٢٩ وما دون انخفضت من ٥٤،٦% من المجموع إلى ٢٩% منه. ومع مراعاتنا الفارق في أطر الدراستين كما ذكرنا آنفاً، نستنتج أن نسبة المهاجرين من هؤلاء الشباب تتزايد، وان فرص العمل المتاحة محلياً أمامهم تتقلص.

٧ – في المستوى التعليمي

تظهر الدراسة أن الأشخاص الأميين والذين نالوا شهادة ابتدائية وما دون، يصلون إلى حدود ١٧،١% من القوى العاملة في القطاعات التي شملتها الدراسة. لكن هذه النسبة على انخفاض لفئة الأعمار ما بين ٢٥ إلى ٢٩ سنة والتي تصل إلى ١٤،٣%.

أما التعليم المهني والتقني فقد طال ٨،٨% من الأشخاص بشكل عام، وهي نسبة مشجعة قياساً إلى سابقاتها. وهناك ميل تصاعدي لاعتناق هذا النوع من التعليم إذ أنّ نسبتهم ترتفع من ٣،٦% لمن هم فوق الستين إلى ١١،٤% لفئة الأعمار الآنفة الذكر.

أما التعليم الجامعي فهو على ازدياد مطرد من فئة إلى أخرى، لكن هناك تفاوتاً كبيراً بين الذكور والإناث، بين ١٩،٩% للأولين و٢٧،٣% للثواني، مما يؤكد المنحى الذي ظهر جليّاً في دراسة ال٩٧. ومن الطبيعي انّ هؤلاء الجامعيين يشكلون الجزء الأكبر من المدراء والكوادر العليا الذين يمثلون ٩،١% من القوى العاملة.

ولما لم يتسنّ لجميع حملة الشهادات الرفيعة احتلال مراكز مماثلة، نرى أنّ أكثريتهم يحتلون مراكز الأخصائيين والمهنيين في الوسط. وهذه المهن تجتذب بنسب كبيرة الأشخاص الذين اتبعوا المسارات المهنية والتقنية، إذ أنها تستوعب ما يقارب ٥٠% منهم. أما الذين بقوا في الابتدائي وما دون فيكثرون بين الحرفيين والعمال غير المهرة، والباعة ومروّجي السلع، حيث نجد هذه الفئة الأخيرة قد تضاعفت في الدراسة الحالية.

وما يشير إلى استمرار عمل المصعد الاجتماعي أن ممن هم بين ٢٥ و ٢٩ سنة، ٥،١% يحتلون مراكز إدارية عليا، مقابل ١٩،٩% لمن هم فوق الستين عاماً. كما أن من يعملون كمستخدمين في المكاتب انحدر عددهم من ١٠،٩% دون ال٢٥ عاماً إلى ٦،٤% ما بين ٥٠ و ٥٩ عاماً.

٨ – نسبة إستخدام الأجانب

إن مجموع هذه النسبة يكوّن ١٢،٣% من القوى العاملة التي تشملها الدراسة. وما يدهشنا ابتداء حجم هذه النسبة وارتفاعها، ومن ثمّ أماكن تواجد المستخدمين الأجانب. فهم يشكلون ١٠،٩% من المدراء، و ٤،٧% من المهن الوسيطة في مجالات الصحة، و٣% من المستخدمين في المكاتب، و ٢،١% ممن هم مهنيون وحرفيون. إلى جانب ذلك نجد طبيعياً أن يمثلوا ٥،١% من العاملين غير المهرة في حقل الخدمات. وهذه أرقام معلنة على ذمة أربابب العمل؛ أما تلك غير المعلنة فتفوق هذه إلى حدّ ما.

أين تقع مكانة العمال السوريين بحسب هذا التحقيق ؟ ان ٢٩% منهم يعملون كحرفيين وكفنيين، ١٨،٦% يعملون كسائقي آليات ورافعات، ٤،٩% هم من الباعة ومروجي السلع، ٤،١% يتوزعون في حقل الخدمات الشخصية والأمنية، و٣،٧% منهم في مراكز إدارية.

أما الفئات غير المؤهلة فتؤلف ٣٤،٤% من مجموع القوى العاملة السورية وفقاً للسجلات الواردة أدناه. وهذا ما يدلنا على أن بين هؤلاء من يتقنون أعمالهم إن على الصعيد الحرفي أو على الصعيد الإداري. تنسحب هذه الظاهرة على الأجانب من غير السوريين، والذين يتواجدون أيضاً في القطاعات كافة، وصولاً إلى قطاع التعليم حيث نجد أن نسبة ١٠،٢% منهم يعلّمون.

٩ – في الأجور والتعويضات

إن تعويضات الضمان الاجتماعي في القطاعات المذكورة كافة تمثل ٢٠،٦% من كتلة الأجور، ويضاف إليها ٨،٦% من المساعدات الأخرى. فالمجموع العام يصل إلى حد ٢٩،٢% وهو ما دون النسب القانونية التي تبلغ حالياً ٣٨%. فالدراسة الحالية أوضحت لا شك جوانب جديدة وبيّنت ان هذه النسبة أعلى من النسبة الماضية لكنها تبقى ما دون النسب القانونية.

لكن أرباب العمل بشكل عام يقعون في حيرة من أمرهم لما يواجهون من تناقض في معاملتهم المأجورين: فهم إذا كانوا كرماء تجاه موظفيهم خسروا قدرتهم التنافسية في الخارج، وبالعكس إذا بخلوا عليهم في مجال التعويضات توصّلوا إلى منافسة قديرة في الأسواق التصديرية. ومثالنا على ذلك قطاع الأنسجة المنكوب الذي بلغت تعويضاته ٣٩،٥% من كتلة الأجور، وقطاع الورق والمطابع المتطوّر حيث لا تتجاوز هذه النسبة لديه ٢٠،٩%. وهلا تمكن قطاع المطاعم والفنادق من التوفيق بين هذين الاعتبارين؟ فإن تعويضاته قد وصلت إلى ٣٧،٧% من الأجور وذلك دون احتساب البقشيش.

وقد كشفت هذه الدراسة أن هناك قطاع الجمعيات، وهو منظم أكثر من توقعاتنا، يمثل ١٩% من مجموع كتلة الأجور والتعويضات.

وقد انخرط في الإطار المؤسساتي العام، مما يجعله في مصاف قطاع الجمعيات القائم في الدول المتطورة ومنها فرنسا، من حيث استيعاب جزء كبير من القوى العاملة.

وفي الإجمال إن مجموع الشركات التي تستخدم أكثر من مائة عامل تمثل تقريباً نصف مجموع كتلة الأجور والتعويضات. والمؤسسات ما دون الخمسة أشخاص تدفع بالكاد ١٣،٥% من تعويضات الأجور، وهذا ما يشكل حجر عثرة لتقدمها مستقبلا، لا سيما اجتذاب الوافدين الجدد من الشباب.

أما بالنسبة إلى متوسط الأجر الشهري فقد ارتفع بنسبة ١٧،٦% في غضون ثلاث سنوات ليبلغ ٦٦٠ ألف ليرة، مع العلم أن هناك تفاوتات عديدة سنأتي على تفصيلها.

- يبلغ اجر الإناث ٩٦،٩% من أجر الذكور، أي بزيادة ملحوظة عن الدراسة السابقة. لكن أجر الإناث يقل عن أجر الذكور في شتى المهن، وهذا هو التمييز المهني بعينه، لا سيما في الوظائف العالية أولا"، وفي قطاع التعليم بأقل بكثير.
- أما أجر الشباب ما دون سن ٢٥ فلا يتجاوز ثلثي المعدل الوطني، و٤٤% من الأجر لفئة الأعمار ما بين ٥٠ و ٥٩ سنة. وفي الإجمال فإن الأجر يتزايد أول خمس سنوات من الحياة المهنية ٣٠% وتباعاً على الوجه التالي: ١٦%، ٨%، ١١%، ٤%، ١٩%.
- إن الحائز على شهادة جامعية يتقاضى ٦٠% أكثر من المعدل، في مقابل ٢٨% للذين وصلوا إلى أعلى درجات التعليم المهني، مما يدل على صوابية انتقاء هذين المنحيين في التعلّم. لكن الهوة تزداد عمقاً بين مختلف فئات القوى العاملة إذ ان راتب الجامعي يزداد باطراد، حيث تبلغ وتيرته ضعف وتيرة ازدياد أجر متوسط القوى العاملة. وقد أظهرت الدراسة أن أعلى أجر لدى العاملين هو المدير الذكر الذي يبلغ راتبه ٢،٤١مرة الأجر الوسطي، مما يدل على توسّع مروحة الأجور إلى حدّ بعيد. ففي خلال ثلاث سنوات زاد أجر هذه الفئة ٣٥%.
- أما المياوم فيبلغ أجره ٥٨،٥% من متوسط الأجر، وهذه حالة ندرجها تحت باب البطالة المقنعة الحقيقية.
- إن حال الأقدمية في المؤسسة لم تعد عاملاً حاسماً بالنسبة إلى المستخدم طالما أن الأجر خلال الأربع سنوات الأولى من الانخراط لا يزيد أكثر من ١٨،٩%. وبالكاد نراه يتضاعف حتى في غضون العشرين سنة علماً أن وتيرة زيادة الأجر في العقد الثاني من هذه الفترة تفوق تلك المعهودة في العقد الأول. والدليل على عدم فعالية الأقدمية، ان الأجير الذي ينخرط في مؤسسة جديدة وله خبرة أربع سنوات يزداد أجره بالوتيرة نفسها لأجير يعمل في المؤسسة المذكورة وله نفس الخبرة، حيث لا نجد فارقاً بينهما سوى أن الأول يتقاضى زيادة ١٨،٢% على أجره، بينما يتقاضى الثاني زيادة ١٨،٩% فقط على خبرته.
- يلاحظ أن التقني الذي نال شهادات عالية وهو ذو خبرة طويلة يناهض في أجره الجامعي، حيث أن الفارق بين أجرهما لا يزيد على ٢٠%.

١٠ – في التأهيل المهني

بحسب أرباب العمل ٣،٧% من المستخدمين بحاجة إلى تدريب وإعادة تأهيل، وهذه النسبة ما دون ٤،٣% في العام ٩٧ والتي كانت منخفضة أصلا. فإن ٨،٧% فقط من المدراء بحاجة إلى تدريب، ونحن نعلم ما لضرورة مماشاة التطور في القطاع الإداري من أهمية، وهو ينسحب على العمال المهرة والفنيين الذين هم بحاجة دائمة إلى تجديد كفاءاتهم.

وقد صرّح ١٣،١% من المؤسسات انهم ينظمون دورات تأهيلية، لكن ٥،١% منهم صرّحوا عن إنفاق فعلي، مما يدل على تباين واضح بين نوايا هؤلاء وما يقومون به فعلاً. ونجد، من جهة ثانية، ازدياد الشعور بالحاجة إلى دورات تدريبية، مع زيادة حجم المؤسسة وتوسّعها. فإن نسبة إعادة التأهيل بلغت عشرة مرات أكثر لدى كبار المؤسسات من تلك الصغيرة نسبياً.

وفي الإجمال، تخصّص القطاعات المشمولة في الدراسة ١،٩% من كتلة الأجور لإعادة التأهيل، مع الإشارة إلى أن أضخم كتلة تأهيل على الإطلاق توفرها مجموع الشوكات التي تستخدم بين ١٠٠ و ٢٤٩ شخصاً.

١١ – في الحراك المهني

يبلغ معدّل الأقدمية داخل المؤسسة الواحدة ٧،١سنة، في مقابل ٧،٥ في العام ٩٧. فنصف اليد العاملة أمضت أقل من ٥ سنوات في المؤسسة المستفتاة. وهذا ما لا يسمح للموظفين في أن يكتسبوا خبرة وافرة في المؤسسة الواحدة. والأمر نفسه ينطبق على الإناث أكثر من الذكور، وعلى المياومين أكثر من الدائمين.

أما نسبة الذين يغادرون المؤسسة سنوياً فبلغت ٤ ،٥٠ ‰ مقابل ١٧،٥ ‰ بين منتصف ٩٤ و ٩٥. والمقلق أن ٨٠،٧ ‰ من الشباب دون ال٢٥ سنة يغادرون المؤسسة سنوياً. وعامل المغادرة هذا يطال أكثر ما يطال عند الذكور الأخصائيين في المهن التقنية (٢٨٢،٣ ‰)، وعند الإناث الأخصائيات في المهن المكتبية (١٥٧،٧ ‰). واعلى رقم في المطلق نجده عند سائقي الآليات حيث بلغ ٣١٢ ‰، وهو مرتبط بشكل عضوي بقطاع البناء عامة.

إن الفئات المتضرّرة في هذا الحقل تبدو عند الإناث والعمالة غير المؤهلة بشكل عام. بينما القطاعات الأكثر عرضة لهذه الظاهرة، إلى جانب القطاعات التقليدية، فهي قطاعات المال والاتصالات والمعلوماتية، ربما لأسباب مختلفة تتعلق بطموح الشباب لإيجاد مجالات أرحب في مؤسسات أخرى. وهذا ما تؤكده الإحصاءات الواردة حول أسباب الرحيل من المؤسسة، مع أنها شبه مجهولة في أربع حالات من أصل عشرة تقريباً.

أما الباقون ف٣٣،٤% من المغادرين توجهوا نحو عمل آخر، ١٥،٢% سرّحوا من الوظيفة، و٥،٤% اختلفوا مع إدارتهم. وحالات الخلاف هذه ترتفع عند الذكور بنسبة ٥٠% أكثر منها عند الإناث، وهي ملحوظة بشكل واضح في قطاع الصناعات الغذائية والمطاعم، وتبلغ ذروتها في الكوادر العليا. أما الشباب ما دون ال٣٩ سنة فنراهم يغادرون لعمل أفضل، بينما الأكبر سنّا من هؤلاء هم عرضة للصرف. فالقطاعات الأكثر عرضة للمغادرة هي: قطاع الأثاث المنزلي، والصناعات الغذائية، إلى جانب القطاعات الواعدة المذكورة أعلاه. أما الصرف فهو من نصيب العاملين في قطاعي البناء وصناعة الأنسجة والألبسة أساساً.

ونحن لا نملك أي مؤشر للبطالة في هذا الميدان، طالما أن الإحصاءات أجريت فقط في المؤسسات مع العاملين لا بين الأسر خلافاً لدراسة العام ٩٧.

أما طرق الإستخدام فترتكز بنسبة الثلثين على العلاقات الشخصية ، بينما الجزء اليسير منها يستند إلى وسائل الإعلام ومكاتب الاستخدام. ويلاحظ أن المؤسسة كلما كانت كبيرة لجأت إلى هذه الوسائل بشكل منتظم، بينما المؤسسات الفردية تتدبّر أمرها كيفما كان. وقد صرّحت ٤٩% من الشركات (في مقابل ٣٣،٧% منها في تحقيق ال٩٧)، الصغيرة منها والكبيرة، إنها على استعداد للجوء إلى المؤسسة الوطنية للاستخدام في هذا الصدد. ونعتبر هذه الظاهرة قفزة نوعية في ذهنية المؤسسات، التي تفتش يائسة على من يخرجها من المأزق

الحالي. وكذلك تتضّح لنا ضرورة تحرّك الدولة لإبراز دور المؤسسة الوطنية للإستخدام، وتمكينها من الإطلاع بهذا الدور مشكورة.

١٢ – في الحاجات البشرية

على الرغم من الصعوبات التي تمرّ فيها البلاد، عبّرت المؤسسات عن حاجات آنية ومستقبلية.

- فالحاجات الآنية تتوزع على الشكل الآتي: ٤٠،١% لقطاع الصناعة والبناء، ١٦،٤% للتجارة، ٤٣،٥% للخدمات، نصفها للذكور حصراً، ونصفها لا يحتاج إلى خبرة مسبقة أو مؤهلات عالية. وهذا ما يشير إلى تطفل العمالة الرخيصة في هذه القطاعات. فأرباب العمل يشكون من عدم المواءمة: إن من حيث الاختصاص، أو الكفاية، أو مستوى الأجر. وهذه الحالات الثلاث تشكل ثلثي وقائع عدم رضى أصحاب المؤسسات.
- أما الحاجات المستقبلية على امتداد ثلاث سنوات، فقد واجهت فيها المؤسسات ثلاث أنواع من الرغبات: وظائف مطلوب ازدياد أعداد عامليها، وظائف مطلوب تخفيض عدد هؤلاء، وظائف مطلوب استحداثها. وتصل إلى الرصيد الصافي بجمع الفئة الأولى والثالثة، وطرح منهما الثانية. إلى أن يبلغ هذا الرصيد للحاجات البشرية وللسنوات الأولى والثانية والثالثة على التوالي ما حجمه ١٠٤٧٤، ١٤٠٨٥، ١٢٠٩٠.

ومجموع هذا الرصيد على الفترة المذكورة لا يتجاوز ٦،٣% من القوى العاملة الموجودة حالياً في القطاعات التي شملها التحقيق، في مقابل ١٥،٨% في تحقيق العام ٩٧. لكن هذه النسبة ليست كفيلة ربما باستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، فضلا عن امتصاص جزء من العاطلين عن العمل أساسا.

وتشير البيانات بالتفصيل إلى من هم جديرون بزيادة هذه الأرقام ومن هم على العكس غير جديرين. ونأمل أن تكوّن المؤسسات الصغيرة فعلاً، خزاناً لاستحداث فرص العمل للعمال المهرة والمهنيين، كما يستشف من الدراسة.

والقطاعات التي تنوي زيادة حجم مستخدميها تذكر منها الدراسة قطاع المال والمعلوماتية، وقطاع الأنسجة وإن بعد حين. لكن المؤسف هو ما أشير اليه من أن قطاعي التعليم والصحة ينويان زيادة صفوفهما، على الرغم من التخمة التي تصيبهما حالياً. أما قطاع البناء فيبقى حذراً في توقعاته، بينما يبدو قطاع الفنادق والمطاعم قد اقترب من حد الإشباع.

الخاتمة

لقد وفر لنا هذا التحقيق صورة أكثر ما تكون قريبة إلى أرض الواقع، وقد عكس سوق العمل في كل تشعباته وفي غالبية قطاعاته. لكننا نرجو أن يتنبه المعنيّون إلى ضرورة الانكباب على هذه الأرقام والتبصّر في مدلولاتها، لعدم إطلاق الشعارات والأحكام المسبقة في ميادين الإستخدام والبطالة. فعلى المسؤول أن يبني سياساته طبقاً لمقتضيات الأحوال المذكورة، والتي توفرها له المؤسسة الوطنية للإستخدام عبر إحصاءاتها ودراساتها القيّمة.

دراسة سوق العمل
تقرير حول نتائج التحقيق الإحصائي لدى المؤسسات

الجزء الأول : المنهجية وتقييم النتائج

١ - أهداف التحقيق

الأساليب

اختيار العيّنة

يهدف التحقيق الذي أجري لدى المؤسسات التي تمّ اختيارها بواسطة العيّنة إلى دراسة هيكلية الاستخدام في المؤسسات واستخراج العناصر اللازمة لتقدير الحاجات لليد العاملة في مختلف القطاعات الإنتاجية.

لقد شمل التحقيق المؤسسات الصناعية وغير الصناعية وأخذت مبطقة المؤسسات المسجلة لدى وزارة المالية أساسا" لسحب عيّنة البحث.

هذه المبطقة بنيت على أساس مسح شامل للمكلفين بالتعاون مع إدارة الإحصاء المركزي عام ١٩٩٨-١٩٩٩.

لم يشمل التحقيق المؤسسات التي ليس لديها عمّال كذلك الإدارات العامة.

اختيار العيّنة

حدد حجم العيّنة بألفي مؤسسة صناعية وغير صناعية نظرا" للاعتمادات المتوفرة لهذه الدراسة.

قسّمت مجموعة المؤسسات إلى خمس فئات (طبقات) وفقا" لعدد المستخدمين في المؤسسة استنادا" إلى المعلومات المتوفرة في المنطقة. وزّعت العيّنة على تلك الطبقات بشكل أمثل أي بشكل يقلل الخطأ المحتمل في تقدير عدد المستخدمين (طريقة Neymann لاختيار العيّنة)

وهناك طبقة سادسة أدرجت وهي تجمع المؤسسات التي كان عدد العاملين فيها غير معروف وحدّدت نسبة المعاينة في هذه الطبقة إلى النسبة التي احتسبت لطبقة المؤسسات الصغيرة الحجم باعتبار أن أغلبيتها تكون عادة بهذا الحجم.

يبيّن الجدول التالي تكوين العيّنة المبدئي.

جدول i تكوين العيّنة

	طبقة ٠	طبقة ١	طبقة ٢	طبقة ٣	طبقة ٤	طبقة ٥	المجموع
عدد المستخدمين في المؤسسة	غير معروف	١-٤	٥-٩	١٠-٤٩	٥٠-٩٩	١٠٠أوأكثر	
عدد المؤسسات في الأساس	٢٠٩٧٨	٣٧٤٥٩	٣٩٥٩	٢٨٨٠	٣٦٩	٢٣١	٦٥٨٧٦
١/نسبة المعاينة	٥٠	٥٠	٤٠	٥	٤	١	
عدد المؤسسات في العيّنة	٤٢٠	٧٤٩	٩٩	٥٧٦	٩٢	٢٣١	٢١٦٧

٢ - نتائج التحقيق الميداني

يبيّن الجدول ii نتائج التحقيق الميداني

جدول ii نتائج التحقيق الميداني

	طبقة ٠	طبقة ١	طبقة ٢	طبقة ٣	طبقة ٤	طبقة ٥	المجموع
النتيجة	غير معروف	١-٤	٥-٩	١٠-٤٩	٥٠-٩٩	١٠٠أوأكثر	
عدد المؤسسات المتجاوبة	٢٦٩	٥٨٨	٧٣	٤١١	٥٤	١٧٣	١٥٦٨
عدد المؤسسات الرافضة	٥٦	٥٨	١٢	١٠٥	٣٠	٤٧	٣٠٨
غياب صاحب العمل	٢	٥					٧
عدد المؤسسات المقفلة	٦٣	٧١	٩	٣٦	١	٦	١٨٦
عدد المؤسسات المجهولة	٢٤	٢٥	٣	١٠		١	٦٣
عدد المؤسسات المتكررة	٢	٢	١	١٠	٤	٣	٢٢
عدد المؤسسات المشطوبة	٤		١	٤	٣	١	١٣
مجموع العيّنة	٤٢٠	٧٤٩	٩٩	٥٧٦	٩٢	٢٣١	٢١٦٧

نلاحظ أنه من أصل ٢١٦٧ مؤسسة اختيرت في العيّنة هناك ١٥٦٨ فقط أجابت على استمارة البحث.

تتوزع المؤسسات ٥٩٩ غير المتجاوبة إلى ٢٨٤ مؤسسة غير عاملة (مقفلة أو مجهولة) و ٣١٥ مؤسسة رفضت ملء الاستمارة أو بسبب الغياب.

تكون إذن العيّنة المبدئية الحقيقية مكوّنة من ١٥٦٨ + ٣١٥ = ١٨٨٣ مؤسسة والعيّنة الفعلية مكوّنة من ١٥٦٨ مؤسسة، أي أن نسبة الرفض قد بلغت ١٦،٧%، وتتغير هذه النسبة من طبقة إلى أخرى إذ أن نسبة الرفض كان أعلى لدى المؤسسات الكبيرة منها لدى المؤسسات الصغيرة.

يبين الجدول iii احتساب نسبة المعاينة الفعلية بعد الأخذ بعين الاعتبار المؤسسات التي يجب شطبها من المنطقة الأساسية.

جدول iii العدد المقدّر للمؤسسات العاملة في الأساس ونسبة المعاينة الفعلية

	طبقة ٠	طبقة ١	طبقة ٢	طبقة ٣	طبقة ٤	طبقة ٥	المجموع
النتيجة	غير معروف	١-٤	٥-٩	١٠-٤٩	٥٠-٩٩	١٠٠أوأكثر	
العيّنة الفعليّة	٢٦٩	٥٨٨	٧٣	٤١١	٥٤	١٧٣	١٥٦٨
العيّنة المبدئية	٣٢٧	٦٥١	٨٥	٥١٦	٨٤	٢٢٠	١٨٨٣
نسبة الرفض (%)	١٧,٧	٩,٧	١٤,١	٢٠,٧	٣٥,٧	٢١,٤	١٦,٧
الأساس المعدّل	٣٣٣ ١٦	٥٥٨ ٣٢	٣٩٩ ٣	٥٨٠ ٢	٣٣٧	٢٢٠	٥٥ ٤٢٧
١/نسبة المعاينة الفعلية	٦٠,٨	٥٥,٤	٤٦,٦	٦,٣	٦,٢	١,٣	

قدّر العدد الإجمالي للمؤسسات العاملة فعليا" ب ٥٥٤٢٧ مؤسسة مع هامش خطأ محتمل لا يتجاوز ٢,٣% (زائد أو ناقص)

أما عدد العمّال الإجمالي في المؤسسات المشمولة بالبحث فهو معرض لاحتمال خطأ نسبي أكبر.

يبيّن الجدول iv عدد العاملين في المؤسسات المتجاوبة وتقدير إجمالي لعدد العاملين

جدول iv عدد العاملين في المؤسسات المتجاوبة وتقدير إجمالي لعدد العاملين

	طبقة ٠	طبقة ١	طبقة ٢	طبقة ٣	طبقة ٤	طبقة ٥	المجموع
النتيجة	غير معروف	١-٤	٥-٩	١٠-٤٩	٥٠-٩٩	١٠٠أوأكثر	
العيّنة الفعلية عدد المؤسسات	٢٦٩	٥٨٨	٧٣	٤١١	٥٤	١٧٣	١ ٥٦٨
عدد العاملين	٣٦٣٠	٢ ٣٥٨	٢ ٣٢٦	١٣ ٥٩٣	٣ ٥٣٥	٠٢٤ ٣١	٥٦ ٤٦٦
متوسط عدد العاملين في المؤسسة	١٣,٤٩	٤,٠١	٣١,٨٦	٣٣,٠٧	٦٥,٤٦	١٧٩,٣٣	
الانحراف المعياري	٥٦,٢٦	٦,٤٣	١٤٦,٣٢	٧٣,١٨	٤٨,٦٩	١٩٣,٩٧	
تقدير العدد الإجمالي عدد المؤسسات	١٦ ٣٣٣	٣٢ ٥٥٧	٣ ٣٩٩	٢ ٥٨٠	٣٣٧	٢٢٠	٥٥ ٤٢٦
عدد العاملين	٢٢٠ ٣٣٠	١٣٠ ٥٥٤	١٠٨ ٢٩٧	٨٥ ٣٢١	٢٢ ٠٥٤	٤٥٣ ٣٩	٦٠٦ ٠٠٩
هامش الثقة	١٠٨ ٩٠٥	١٦ ٧٦٨	١١٢ ٨٨٠	١٦ ٧٤٠	٤ ٠١٥	٢ ٩٤٦	
الخطأ المحتمل بالنسبة المئوية	٤٩,٤	١٢,٨	١٠٤,٢	١٩,٦	١٨,٢	٧,٥	٢٦,٢

نستنتج من هذا الجدول أن توزيع العيّنة على الطبقات لم يكن فعالا" بما فيه الكفاية لعدم دقة المعلومات في الأساس وتجدر ملاحظة ما يلي :

١ – إن المؤسسات التي لم يشر إلى عدد العاملين فيها ليست في أغلبيتها مؤسسات صغيرة بل مؤسسات تستخدم عددا" لا بأس به من العاملين (١٣,٥ عامل كمتوسط) مع تباين كبير بلغ الانحراف المعياري فيه ٥٦,٣ أي أربعة أضعاف المتوسط.

٢ – إن طبقة المؤسسات التي تراوح عدد العاملين فيها ما بين ٥ و ٩ أفراد تضم فعلا" مؤسسات أكبر حجما" حيث متوسط عدد العاملين فيها ٣١,٩ عامل أي بحجم المؤسسات الواقعة في طبقة المؤسسات المتوسطة الحجم (ما بين ١٠و٥٠ عامل) ونلاحظ أيضا" تباينا" كبيرا" بين مؤسسات هذه الطبقة من حيث الحجم (انحراف معياري = ١٤٦,٣)

نتيجة كل ذلك تدنت درجة الثقة في تقدير الرقم الإجمالي لعدد العاملين في المؤسسات الداخلة في نطاق البحث وقد بلغ هامش الخطأ المحتمل ٢٦,٢% في حين كان الخطأ المتوقع في تصميم عيّنة البحث لا يتجاوز ١٠%.

أمام هذا الواقع تمّ تعديل طريقة التقدير بإعادة توزيع العيّنة على الطبقات في ضوء النتائج وذلك للحصول على تقديرات أكثر دقة.

٣ – إعادة توزيع العينة على الطبقات وتقديمها

يعني ذلك تصحيح توزيع مؤسسات الأساس وفقا" للطبقات المعتمدة واحتساب نسبة المعاينة الفعلية في كل طبقة ثم تقدير النتائج الإجمالية باستعمال هذه النسب. يستعرض الجدول v التوزيع المعدل لمؤسسات الأساس على الطبقات ونسب المعاينة الفعلية والمعدّلة كما يبيّن الجدول vi نتيجة عملية تقدير عدد العاملين على الأسس المعدّلة.

جدول v توزيع المؤسسات المتجاوبة حسب الطبقات قبل وبعد التحقيق ونسب المعاينة الفعلية المعدلة

	طبقة ٠	طبقة ١	طبقة ٢	طبقة ٣	طبقة ٤	طبقة ٥			
الطبقة بعد التحقيق	غير معروف	١-٤	٥-٩	١٠-٤٩	٥٠-٩٩	١٠٠أوأكثر	المجموع	العدد في الأساس المعدل	١/نسبة المعاينة الفعلية
٠	٢	٢		١			٥	–	
١-٤	٢١٠	٤٦٤	١٤	١٤	١	١٣	٧١٦	٣٩ ٣٩٦	٥٥
٥-٩	٢٢	٨٦	٢٥	٤٠	١	٢	١٧٦	٧ ٥٤٩	٤٢,٩
١٠-٤٩	٢١	٣٤	٢٩	٣١٢	١٦	١٣	٤٢٥	٦٦٠٥	١٥,٥
٥٠-٩٩	٥	٢	٣	٢٥	٣١	٢٩	٩٥	٩٤٤	٩,٩
١٠٠ أو أكثر	٩		٢	١٩	٥	١١٦	١٥١	٩٤٢	٦,٢
المجموع	٢٦٩	٥٨٨	٧٣	٤١١	٥٤	١٧٣	١٥٦٨	٥٥ ٤٣٦	٣٥,٥

جدول vi عدد العاملين في المؤسسات المتجاوبة وتقدير إجمالي لعدد العاملين وفقا" للتوزيع على الطبقات بعد التحقيق

النتيجة	طبقة ١	طبقة ٢	طبقة ٣	طبقة ٤	طبقة ٥	المجموع
	١-٤	٥-٩	١٠-٤٩	٥٠-٩٩	١٠٠أوأكثر	
العيّنة الفعلية						
عدد المؤسسات	٧١٦	١٧٦	٤٢٥	٩٥	١٥١	١٥٦٣
عدد العاملين	١٥٦٨	١١٦٢	٩١٥٢	٦٩٩٠	٥٩٤٣٧	٥٦٤٦٦
متوسط عدد العاملين في المؤسسة	٢,١٩	٦,٦	٢١,٥٣	٧٣,٥٨	٢٤٨,٩٧	
الانحراف المعياري	٠,٩٨	١,٤٦	٩,٤٩	١٥,١٣	٢٢٢,٧٢	
تقدير العدد الإجمالي						
عدد المؤسسات	٣٩٣٩٦	٧٥٤٩	٦٦٠٥	٩٤٤	٩٤٢	٥٥٤٣٦
عدد العاملين	٨٦٢٧٧	٤٩٨٢٣	١٤٢١٩٧	٦٩٤٦٦	٢٣٤٦٤٤	٥٨٢٤٠٨
هامش الثقة	٤٤١٨	٨٦٣١	٢٢٨٢٠	٢٩٩٥٠	١١٥٧٠٨	١٠١٣٩٧
الخطأ المحتمل بالنسبة المئوية	٥,١	١٧,٣	١٦	٤٣,١	٤٩,٣	١٧,٤

فيكون عدد العاملين في المؤسسات الداخلة في نطاق البحث (٥٨٢٤٠٨) عامل حسب التقدير الجديد (بدلا" من ٦٠٦٠٠٩) مع خطأ محتمل نسبته ١٧،٤% (بدلا" من ٢٦،٢%). إلا أنه يجب لفت النظر إلى أن هذا التقدير مبني على العدد الإجمالي للمؤسسات العاملة الذي قدر بدوره بهامش خطأ محتمل بلغ حوالي ٢% وبالتالي تكون نسبة الخطأ المحتمل في تقدير عدد العاملين حوالي ١٩،٤%. في مجمل الأحوال ينصح باعتماد نسب المعاينة الفعلية المعدلة في عملية إصدار النتائج.

٤ - تقديم النتائج

وفقا" لما ورد في الفقرة السابقة، استخرجت نتائج البحث بضرب معطيات العيّنة بالمعدلات التالية وفقا" لفئة المؤسسة من حيث حجمها الفعلي:

حجم المؤسسة	المعدل	حجم المؤسسة	المعدل
٠، غير معروف	٠	٣، ١٠-٤٩ عامل	١٥،٥
١، ١-٤ عاملين	٥٥،٠	٤، ٥٠-٩٩ عامل	٩،٩
٢، ٥-٩ عاملين	٤٢،٩	٥، ١٠٠ عامل أو أكثر	٦،٢

إن النسب المئوية المبينة في الجداول محتسبة بعد تثقيل النتائج بالمعدلات المبينة أعلاه، كذلك إن الأرقام المطلقة هي الأرقام المقدرة لمجموع المؤسسات الداخلة في نطاق البحث، ونلاحظ أن الأرقام العائدة لعدد المؤسسات ولعدد العاملين الواردة في النتائج تختلف قليلا" عن الأرقام المبينة في الجدول vi أعلاه. يعود هذا الفرق إلى الاعتماد في عملية الفرز على أرقام مدورة.

من الصعوبة بمكان مقارنة نتائج هذا البحث ونتائج البحث الذي أجري عام ١٩٩٧ للأسباب الآتية:

- شمل تحقيق عام ١٩٩٧ جميع المؤسسات الصناعية والمؤسسات غير الصناعية المسجلة لدى الضمان الاجتماعي. وكان آنذاك الأساس الوحيد المتوفر لسحب العيّنة. أما التحقيق الحالي فقد شمل جميع المؤسسات المسجلة لدى وزارة المالية بعد مسح شامل.

- استثنيت من تحقيق عام ١٩٩٩ المؤسسات الفردية التي لا تستخدم أجراء. بينما شمل تحقيق ١٩٩٧ المؤسسات الحرفية التي يعمل فيها أصحابها وأفراد عائلتهم دون سواهم.

لذلك يجب قراءة نتائج التحقيقين في التفاصيل إذا ما أردنا المقارنة بينهما وتمييز الفروقات الناتجة عن اختلاف نطاق التحقيق وتطور الأوضاع الاقتصادية.

نظمت جداول النتائج تحت العناوين السبعة التالية :

١ - خصائص المؤسسات
٢ - الاستخدام لدى المؤسسات
٣ - خصائص العاملين
٤ - أجور الأجراء وملحقاتها
٥ - تدريب العاملين
٦ - حركة الاستخدام
٧ - مشاكل الاستخدام وتوقعات التوظيف في السنويات الثلاثة المقبلة.

تم تحليل معظم مواضيع البحث وفقا" للمعايير الثلاثة التالية:

١ - قطاع نشاط المؤسسة الاقتصادية
٢ - شكلها القانوني
٣ - حجمها بحسب عدد العاملين فيها.

وقد تمّ جمع النشاطات الاقتصادية ضمن مجموعات واسعة بشكل يضم عددا" كافيا" من المؤسسات المتجاوبة في العيّنة كي تأتي النتائج خالية قدر الإمكان من التغيرات العشوائية. ويتنى للباحث أن يقيّم درجة الدقة في النتائج من خلال عدد المؤسسات المستجوبة والواقعة ضمن كل فئة من الفئات المحددة وفق المعايير الثلاثة المذكورة أعلاه وكل طبقة من الطبقات الخمسة للمعاينة. (الجدولين رقم ٠،١ و ٠،٢)

وتجدر الإشارة هنا إلى أن العامل الجغرافي لم يلحظ في المعالجة نظرا" لضعف تركيبة العيّنة، والجداول المرفقة تعطي فكرة عن التوزيع الفعلي للعيّنة في المحافظات والأقضية (جدول vii) بما في ذلك التقديرات التي حصلنا عليها من توزيع المؤسسات والعمّال على المحافظات (جدول viii)

جدول (vii فعلي) بإعداد المؤسسات التي أجابت على الاستمارة حسب الطبقات والمحافظة.

المحافظة والقضاء		طبقة ٠ غير محدد	طبقة ١ ١-٤	طبقة ٢ ٥-٩	طبقة ٣ ١٠-٤٩	طبقة ٤ ٥٠-٩٩	طبقة ٥ ١٠٠ وما فوق	المجموع
بيروت		–	١٢٠	٥٣	١٠٠	٣٣	٤٩	٣٥٥
جبل لبنان		١	٣٢٩	٧٩	٢١٣	٣٨		٧٥
٧٣٥								
بعبدا		١	١١٩	٢١	٣٨	٦	١٦	٢٠١
المتن			١٢٢	٤٠	١٠٧	١٧	٢٨	٣١٤
الشوف			٢٨	٢	٦	٣	٤	٣٤
عاليه			١٦	٢	٢٠	٥	٥	٤٨
كسروان			٣٣	٩	٣١	٥	١٥	٩٣
جبيل			١١	٥	١١	٢	٧	٣٦
لبنان الشمالي		١	١١٨	٧	٢٦	٥	٦	١٦٣
طرابلس			٨١	٣	١٦	٣	٣	١٠٥
الكورة			٧	–	٣	١	١	١٢
زغرتا			٧	٢	١	–	–	١٠
البترون		١	٣	١	٢	١	١	٩
عكار			١٤	١	٣		١	١٩
بشري			٦		١			٧
البقاع		٢	٨٠	٢٩	٥١	٨	١١	١٨١
زحلة		٢	٣٩	٨	١٩	٢	١١	٨١
البقاع الغربي			١٢	١	٥	٢	-	٢٠
بعلبك			٢١	١٨	٢٥	٣	–	٦٧
الهرمل			٥	–	–	–	–	٥
راشيا			٣	٢	٢	١	–	٨
لبنان الجنوبي		٠	٥٥	٧	٢٨	١٠	٩	١٠٩
صيدا			٣٣	٦	١٩	٧	٧	٧٢
صور			٢٢	١	٩	٣	٢	٣٧
النبطية		١		١٤	١	٧	١	١
					٢٥			
النبطية		١	١٠	–	٥	١	١	١٨
بنت جبيل			٤	١	٢	–	–	٧
المجموع العام		٥	٧١٦	١٧٦	٤٢٥	٩٥	١٥١	١٥٦٨

الجدول (viii) تقدير عدد المؤسسات والعمّال في المحافظات

المحافظة	العيّنة		تقدير العدد الإجمالي	
	المؤسسات	العمّال	المؤسسات	العمّال
بيروت	٣٥٥	١٩٨٣٩	١١٠٥٥	١٧٦١٣٣
جبل لبنان	٧٣٥	٢٧٠٧٧	٢٥٦٢٧	٢٧٧٧١٨
لبنان الشمالي	١٦٣	٢٣٣٣	٧٢٨٠	٣٥٢٢٧
البقاع	١٨١	٣٨٨١	٦٥٨٢	٥٠٦١٠
لبنان الجنوبي	١٠٩	٢٩٢١	٣٩١٤	٣٤٧٩٤
النبطية	٢٥	٤١٥	٩٣٨	٥٧٤٨
المجموع العام	١٥٦٨	٥٦٤٦٦	٥٥٣٩٦	٥٨٠٢٣٠

الجزء الثاني : عرض النتائج

إن جداول النتائج التي أعدّت لتحليل أوضاع الاستخدام في المؤسسات قد جمعت في سبعة فصول وتحت العناوين التالية:

١ – خصائص المؤسسات
٢ – الاستخدام لدى المؤسسات
٣ – خصائص العاملين
٤ – أجور الأجراء وملحقاتها
٥ – تدريب العاملين
٦ – حركة الاستخدام
٧ – مشاكل الاستخدام وتوقعات التوظيف في السنوات الثلاث المقبلة.

تمّ تحليل معظم مواضيع البحث وفقا" للمعايير الثلاثة التالية:

١ – قطاع نشاط المؤسسة الاقتصادية
٢ – شكلها القانوني
٣ – حجمها بحسب عدد العاملين فيها.

١ – خصائص المؤسسات

تتلخّص الوقائع التي تظهر في الجدول ١،٠ والجداول ١،١ إلى ١،٩ بما يلي:
– إن ال ٥٥،٣٩٥ مؤسسة، المشمولة بالتحقيق توزّعت على ثلاثة قطاعات كبيرة من الأنشطة الاقتصادية:
صناعة أو حرف ٢٣%، تجارة ٤٥%، خدمات ٣٢% وهذا التوزيع متفاوت بعض الشيء بالنسبة للواقع اذ أن المؤسسات التجارية تمثّلت بأكثر من النصف وتلك التي لديها نشاط خدماتي بأقل من ربع مجموع المؤسسات الخاضعة للعيّنة المنتقاة من إدارة الإحصاء المركزي في العام ١٩٩٧.

ويرجع هذا الأمر إلى أن مجال التحقيق لم يشمل المؤسسات التي لم تصرّح عن مستخدميها خلال إحصاء المكلفين في العام ١٩٩٨ مع العلم أن غالبية المؤسسات التي لا مستخدمين لديها هي مؤسسات من صغار التجّار، لهذا السبب حصل تمثيل إضافي للخدمات على حساب التجارة،

نرى كذلك أن تقسيم العيّنة في هذا التحقيق يختلف عما كانت عليه عام ١٩٩٧ فالصناعة تمثّلت بنسبة ٥٦% والتجارة بنسبة ٢٢% والخدمات بنسبة ٢٢% أيضا". وكما ذكرنا آنفا" فالقطاع الصناعي كان مشمولا" بشكل كامل نظرا" للإحصاء الصناعي الذي اعتمدنا عليه بينما تمثّلت بقية القطاعات فقط بالنسبة لعدد المؤسسات التي كانت مسجّلة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

٧٧% من المؤسسات هي مؤسسات فردية
٨% مؤسسات محدودة المسؤولية
٤% شركات مساهمة.

وهذا التوزيع لا يختلف كثيرا" عن المؤسسات المشمولة بتحقيق عام ١٩٩٧. إذ أن أكثرية المؤسسات هي من الحجم الصغير، منها:
٧١% توظف أقل من ٥ عمّال في كل مؤسسة، و٨٥% توظف أقل من ١٠ عمّال.

في تحقيق عام ١٩٩٧ كانت المؤسسات التي يعمل فيها أقل من ٥ عمّال تمثّل ٥٩% من المؤسسات المشمولة بالعيّنة. وتلك التي لديها ١٠ عمّال كانت تمثّل ٨١%. في هذه الحالة أيضا" تعود الفروقات إلى المعطيات الإحصائية.

المؤسسات المشمولة بالتحقيق عملت بمعدل ١٠،٦ أشهر في العام ١٩٩٨، و ١٦% منها كان عملها موسميا" أو متقطعا".
أما العمل الأقل استقرارا" فقد ظهر في الصناعة الاستخراجية والمعادن غير المعدنية (راجع الجدول ١،١)

الرأسمال الثابت المستثمر في المؤسسات كما أظهرت نتائج التحقيق بلغ ٦٤ مليار ليرة لبنانية تقريبا" أي بمعدّل مليار و ١٥٤ مليون ل.ل. لكل مؤسسة و ١١٠ مليون ل.ل. للعامل.
باستثناء قطاعي التجارة والخدمات العائدين لتجارة وصيانة السيارات نجد أن الرأسمال للعامل مرتفع بطريقة غير طبيعية (٦٤٣ مليون)، فان قطاعي التجارة والخدمات هي القطاعات الأقل رأسمالية.

إن الاستثمارات الجديدة خلال عامي ١٩٩٧و١٩٩٨ قد ارتفعت على التوالي إلى ١٧٣١و١٨١٢ مليارا" أي بمعدل ونسبة نمو متوسطة بلغت ٢،٨%.

في قطاعات الصحة والتعليم نلاحظ نسب النمو الكبيرة: ٩،٤و٥،٣% على التوالي (راجع الجدول ١،٢)

الجزء الأكبر من رأس المال الثابت يتألف من الأراضي والمباني (٧٦،٢%)، ومع ذلك فان حصّة لوازم المكاتب هي في نمو يضاف إلى الاستثمارات الجديدة. (٢٨،٥% في ١٩٩٧، ٣٦،٨% في ١٩٩٨) (راجع الجداول ١،٤– ١،٣)

يترجم الركود الاقتصادي الحالي في أجوبة مدراء المؤسسات الذين يرغبون في تطوير أعمالهم:
١٣% صرّحوا بأنهم يريدون توسيع نطاق نشاطهم في مقابل ٢٢،٤% في ١٩٩٧.
٧،٢% يريدون تصفية نشاطهم في مقابل ٥،٩% في ١٩٩٧.

أما القطاعات الأكثر تضررا" في قطاعات النقل، في الصناعات المرتبطة بالبناء وصناعة الخشب والصناعات الكيميائية (على التوالي ٢٠%، ١٢،٦%، ١١،٥% من الذين أرادوا إقفال مؤسساتهم.)

وحدها المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الفردية هي التي أشارت إلى أنها لا ترغب بتصفية أعمالها كما أنها لا ترغب بتطويرها. (الجدول ١،٥)

وهذه المؤسسات بالرغم من ازدياد عددها عما كانت عليه عام ١٩٩٧ فإنها أشارت إلى أنها لا ترغب أيضا" في تنظيم بنيتها (٧٧،٦% في مقابل ٧٠،٣%) (راجع الجدول ١،٦)

إن التطور الذي تحقق في مجال التجهيز بوسائل الكومبيوتر والتقنيات الحديثة يظهر جليا" من مقارنة تحقيقي ١٩٩٧و١٩٩٩: ٢٦،٥% من المؤسسات قد أكملت هذه التجهيزات و١٤،٤% لديها النية في إكمالها مقابل ١٨،٤% و ١٢،٨% في العام ١٩٩٧ (الجدول ١،٧) كذلك ١٠،٧% من المؤسسات قد تجهزت بالتقنيات الجديدة مقابل ٨،٤% في ١٩٩٧.

ومع ذلك فهي اقل عددا" مما ظهر في دراسة عام ١٩٩٧ فالمؤسسات التي أرادت تجهيز نفسها في الدراسة الحالية هي ١٢،١% مقابل ١٥،١% في دراسة عام ١٩٩٧ (الجدول ١،٨).

أخيرا"، هناك ١١،٤% من المؤسسات التي تستعمل وسائل الاتصالات الجديدة (الانترنيت والانترانيت) أما القطاعات التي هي على صلة بهذا الموضوع فهي قطاعات الخدمات، تجارة الجملة، الكهرباء والبناء وصناعات الورق والطباعة (راجع الجدول ١،٩)

٢ – الاستخدام في المؤسسات

تستخدم المؤسسات المشمولة بالتحقيق حوالي ٦٠٠ ٥٨٠ عامل ينقص من هذا العدد ٧٨٩ ٢٠ عامل موسمي يتوزعون على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي كالآتي:
صناعة ٢٦،٥%، تجارة ٢٣،٨%، خدمات ٤٩،٧%.

وخلافا" لتوزيع المؤسسات حسب القطاع الاقتصادي فان إحصاء العمال هو بنفس تقدير إحصاء المؤسسات الذي قامت بها إدارة الإحصاء المركزي في ١٩٩٧ (٢٥،٨%، ٣٢% و ٤٢،١% للقطاعات الثلاثة صناعة تجارة وخدمات). لكنها تختلف عن تحقيق ١٩٩٧ (٤٤،٤% في الصناعة، ١٨،٧% للتجارة و٣٦،٩% للخدمات) للأسباب المذكورة آنفا".(الجدول ٢،١ و ٢،٢)

وكما أشرنا في السابق فان تغيير القاعدة الإحصائية ما بين دراسة وأخرى لا يسمح بمقارنة أرقام التشغيل بالمطلق وبالتالي لا يسمح باستخلاص أية استنتاجات ما بين دراستي ٩٧ و ٩٩، وبالمقابل فالإجابات على عدد العمال في المؤسسات في مختلف التواريخ يظهر أن الاستخدام في المؤسسات التي خضعت للاستجواب قد تراجع عام ١٩٩٩ بعد تطور بلغ نسبة ٥% عامي ٩٧و٩٨. والقطاعات التي تدنى فيها الاستخدام بشكل كبير هي قطاعات البناء وصناعة المفروشات وصناعة النسيج والفنادق والمطاعم (جدول ٢،٣)

يسمح لنا الجدول رقم ٢,٤ بالاطلاع على نوعية التشغيل في المؤسسات فـ٨٦،٦% من العمّال هم أجراء، وإذا كانت نسبة الوظائف غير المأجورة هي نفسها تقريبا" في التحقيقين فان وظائف الأجراء الدائمين هي أعلى بكثير في التحقيق الجديد (٧٦،١% مقابل ٦٩،١% في تحقيق عام ١٩٩٧). ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى كيفية اختيار العيّنة.

ويظهر أنه في قطاع الصناعة تأخذ الوظائف غير الدائمة أهمية أكبر من الدائمة ففي هذا القطاع كان العمّال يشكّلون نسبة ٤٤،٤% في دراسة ١٩٩٧ وانخفض عددهم ليصبح في دراسة عام ١٩٩٩ نسبة ٢٦،٥%.

ان الجدول رقم ٢,٥ يظهر المهن المشغولة في المؤسسات حسب نشاطها ونظامها القانوني وحجمها. ومما لا شك فيه أن مهن الكادرات العليا أو الكادرات المتوسطة (مدراء، أخصائيون ومهن متوسطة) التي تمثل ٤٣،٨% من الاستخدام عددها أكبر في قطاع الخدمات وفي الشركات والمؤسسات. وهنا أيضا" لا يمكننا استنتاج أي تطور في نوعية المهن المشغولة نظرا" الى التغيير الذي طرأ على تمثيل مختلف القطاعات في العيّنة التي أخذت في دراسة عام ٩٧ مع العلم أن هذا النوع من المهن كان يمثل ٣٧،٨% من الاستخدام.

٣ – في خصائص العمّال

تمثل النساء العاملات في تحقيق عام ١٩٩٩ نسبة أعلى من تحقيق عام ١٩٩٧: ٣٥،٣% مقابل ٢٧،٨%.

ويرجع هذا الأمر من جهة إلى التغيير في القاعدة الإحصائية ومن جهة أخرى إلى اتجاه حقيقي واقعي في تنمية عمل المرأة، ونلاحظ أيضا" تقدّما" في مجموع سن العاملين: ٤٥،٣% هم أقل من ٣٥ عاما" في إحصاء ١٩٩٩ و ٥٤،٦% أقل من ٣٥ عاما" في إحصاء ١٩٩٧. (الجدول رقم ٢،١)

نتيجة تقلّص عدد العمّال الشباب تدنّت نسبة غير المتزوجين من ٤٤،٣% في ١٩٩٧ إلى ٣٩،٩% في ١٩٩٩ (الجدول رقم ٢،٢)

أما المستوى التعليمي للعمّال الممثلين في تحقيق عام ١٩٩٩ هو أعلى من الذي عرفناه في تحقيق ١٩٩٧ ويبدو ذلك بشكل واضح جدا": من وجود عدد قليل من العمّال الأميين أو ذووا المستوى التعليمي الابتدائي في مقابل عدد أكبر في المستويات التعليمية الثانوية والجامعية.

هنا أيضا" فالفروقات في تمثيل القطاعات الاقتصادية المختلفة تفسّر الى حد كبير هذا التطور (الجدول ٢،٣)

لقد أشرنا بالسابق إلى أهمية وظائف الكادرات المتوسطة والعليا في مختلف القطاعات الاقتصادية، والجدول رقم ٢,٤ يظهر لنا أن نسبة المهن تتغير بحسب جنس العامل (إذا كان رجلا" أم امرأة) إذا كان فتيا" أو شابا"، إذا كان متعلما" أو أميا"، إذا كان لبنانيا" أم لا.

٤ – حول أجور العمّال

قدّرت الكلفة المالية الإجمالية لأعباء الأجور في المؤسسات المشمولة بالتحقيق ب: ٢٩٠ ٥ مليار ليرة لبنانية. موزعة على القطاعات الثلاثة الكبيرة كالآتي:

الصناعة : ٧٠٥ ١ مليار (٣٢،٢%)
التجارة : ٩١٧ مليار (١٧،٣%)
الخدمات: ٦٦٨ ٢ مليار (٥٠،٤%)

ونلاحظ هنا الأهمية الكبرى للأجور والأعباء المدفوعة من الجمعيات (٠٠٦ ١ مليار) أي ١٩% وهذا الأمر يفسّر أهمية أعباء الأجور في قطاع التعليم الخاص (١٤٦ ١ مليار) حيث تتبع مؤسسات التعليم بأكثريتها للجمعيات.

وتشكّل الأعباء الاجتماعية للعمّال ٢٢،٦% من المجموع العام للأعباء حيث تمثل الاشتراكات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي نسبة ١٥،٩% وهذه الاشتراكات مساوية ل ٢٠،٦% من أساس الأجر.

وتتغير هذه النسب قليلا" حسب القطاعات والنظام القانوني وحجم المؤسسات.(الجدول ٤،١).

لقد تطوّر متوسط الأجر بين تحقيقي ١٩٩٧و١٩٩٩ من ٥٦١ ألف ليرة لبنانية في الشهر الى ٦٦٠ ألف ليرة في العام ١٩٩٩.

وهذه الزيادة نلاحظها عند النساء العاملات: ٦٤٨ ألف ليرة لبنانية في مقابل ٤٧٧ ألفا" في عام ١٩٩٧. وهذا الأمر قلّص فارق الرواتب بين الرجال والنساء. وفي الواقع ان هذه الأرقام يمكن أن لا تعكس حقيقة هذا التطوّر. إذ أنه كما أشرنا آنفا" فقطاعات التجارة والخدمات كانت أقل تمثيلا" في تحقيق عام ١٩٩٧، وهذا أدى إلى تمثيل أدنى للمهن التقنية والمهن التي تمارسها النساء في هذه القطاعات والتي ترتفع فيها نسبة الأجور والتعويضات. في حين، ان مقارنة الرواتب والأجور حسب كل مهنة يترك الانطباع أن التطور قد حصل بشكل حقيقي وليس فقط بسبب تغيير في مجال التحقيق. فالراتب المتوسط مثلا" للمدرس قدر في تحقيق عام ١٩٩٧ ب ٧٠٢ ألف ليرة لبنانية شهريا" للرجل و ٤٦٤ ألف ليرة لبنانية للمرأة. بينما في تحقيق عام ١٩٩٩ فقد قدّرت هذه الرواتب على التوالي ب ٩٩٨ و ٨٣٩ ألف ليرة لبنانية شهريا".

كذلك فان الراتب المتوسط الشهري للأستاذ الجامعي تطور من ٧٩١ ألف ليرة لبنانية في ١٩٩٧ الى ٠٠٠ ٠٥٥ ١ ل.ل. في عام ١٩٩٩ (راجع الجدول رقم ٤،٢).

يبين لنا الجدول رقم ٤،٣ تطور الرواتب بحسب المستوى التعليمي وعدد سنوات الخبرة.

فالراتب الشهري المتوسط يتغير من الحد الأدنى (٣٠٠ ألف ليرة لبنانية شهريا") بالنسبة للعامل الأمي في فترة السنة الأولى من عمله إلى ٦٠٠ ٥١٧ ١ ل.ل. للجامعي الذي يملك خبرة ٢٥ عاما" وما فوق.

٥ – تأهيل العمّال

تلخّص ثلاث جداول أجوبة مدراء المؤسسات على الأسئلة المتعلقة بتأهيل العمّال.
ففي الجدول رقم ٥,١ نلاحظ بأن ١٣،١% من المؤسسات تتمنى أو تنظم دورات تدريبية لعدد معيّن من مستخدميها وعمالها. وقد قدّر مجموع هؤلاء بأكثر من ٢١ ألف شخص أي ٣،٧% من العدد الإجمالي للعمّال (مقابل ٤،٣% في تحقيق ١٩٩٧)

فقط ٥،١% من المؤسسات صرّحت بأنها تنفق على التدريب والتأهيل ما مجموعه ٣٦ مليار ليرة لبنانية أي ١،٩% من مجموع الأعباء على الرواتب. (الجدول ٥،٣)

يظهر الجدول ٥,٢ توزيع المستخدمين والعمّال الذين هم بحاجة الى تأهيل بحسب كل مهنة هؤلاء هم بشكل أساسي: الأخصائيون والمهن الوسيطة: ٥٢،٦% من العمّال الذين هم بحاجة للتأهيل يمثلون ٥٠،٦% من العمّال الذين يمارسون هذه المهن.

٦ – الحركية

تقاس الحركية:
١ – بأقدمية العامل في المؤسسة نفسها (استقرار العمل)
٢ – نسبة المغادرة السنوي

يبين لنا الجدول رقم ٦,١ توزيع العمّال بحسب عدد السنوات التي عمل فيها في المؤسسة وحسب نظام العمل وحسب الجنس: فالأقدمية على وجه متوسط هي ٧،١ سنوات (مقابل ٧،٥ سنوات عام ١٩٩٧) ١٠ سنوات للمالك (١١ سنة عام ١٩٩٧) ٧،١ سنوات للأجير الدائم (٧،٣ سنوات في عام ١٩٩٧) وبين سنتين وثلاث سنوات للأجراء غير الدائمين (بين ٣ و ٦ سنوات في عام ١٩٩٧).

إن الأقدمية لدى الرجل العامل هي أعلى قليلا" من نسبتها لدى المرأة.

إن نسب مغادرة المؤسسات في السنتين السابقتين لتحقيق عام ١٩٩٩ قد ارتفعت لتصل إلى ٥% سنويا" كمعدل وسطي بينما تتعدى ذلك بنسبة ١،٨% للسنتين السابقتين لتحقيق عام ١٩٩٧.

كما يلاحظ ان نسبة المغادرة لدى الشباب الذين تقلّ أعمارهم عن ٣٠ عاما" هي ما بين (٧% إلى ٨%)

وبشكل إجمالي فهذه النسبة هي تقريبا" نفسها للرجال والنساء إلا أنها ترتفع لدى غير المتعلمين.

كذلك نلاحظ نسبة عالية للمغادرة عند الرجال الذين يمارسون مهنة سائق آلات أو عامل على الآلات (٣١،٢%) ومهن تقنية (٢٨،٢%) والعمّال المؤهلين (١٦،٢%).

وبلغت هذه النسب (١٥،٨ و ١١،٩) لدى النساء المستخدمات في المكاتب واللواتي يمارسن مهنة وسيطة.

أما القطاعات التي تمت ملاحظة نسب مغادرة عالية فيها فهي قطاعات البناء (١٢،٧%) والخدمات المالية وخدمات المؤسسات (١٠،١%) (راجع الجدول ٦،٢)

لقد تم تحليل أسباب المغادرة في الجدول رقم(٦،٣) فالبحث عن عمل آخر وتقليص النشاط تبدو وكأنها الأسباب الرئيسية للمغادرة: ٣٣،٤% و ١٥،٢%.

أما تقليص نشاط المؤسسة فقد أصاب بشكل خاص الرجال الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٥٠ إلى ٥٩ سنة (٢٩،٣% من المغادرة)، العمّال المؤهلون (٢٨،٩%) وعمّال قطاع البناء (٥٥،٤%).

٧- في مشاكل التوظيف والاستخدام المتوقع

إن الجداول ٧،١ و ٧،٢ تعطينا فكرة عن طرق التوظيف لدى الشركات والمؤسسات، فكما في العام ١٩٩٧ تبقى العلاقات الشخصية هي الوسيلة الأكثر شيوعا" لتوظيف العمّال، خاصة لدى المؤسسات الفردية وذات الحجم الصغير.

وحدها الشركات المساهمة هي التي تلجأ إلى قنوات أخرى للتوظيف كوسائل الإعلام ومكاتب الاستخدام. وهي تفضّل اللجوء إلى المكتب الرسمي للاستخدام (٦٨،٣% في مقابل ٤٩% من مجموع الشركات).

ويتبين لنا على هذا المستوى تطور واضح بالنسبة لما كان عليه الأمر عام ١٩٩٧ حيث أن ٣٣،٧% فقط من المؤسسات صرّحت بتفضيلها اللجوء إلى مكتب رسمي للاستخدام.

إن الحاجات الفورية لليد العاملة التي أعلن عنها مد راء المؤسسات هي أقل أهمية من حاجات عام ١٩٩٧: ٤٥٠٠ وظيفة شاغرة تقريبا" تمثل ٠،٨% من المجموع في مقابل ١،٨% في ١٩٩٧.

ونظرا" لضعف العيّنة (٣١٢ موظف تم طلبهم من قبل ٧٤ مؤسسة صرّحت أن لديها نقص في عدد المستخدمين)، وحدها الخصائص العامة المهمة لليد العاملة المطلوبة ظهرت في الجدول رقم ٧،٣

وتبقى توقعات التوظيف في السنوات الثلاث المقبلة متشائمة: ٩ إلى ١٠ آلاف وظيفة سنويا" أي بمعدل نمو وسطي ١،٧% سنويا" في مقابل ٤،٢% في ١٩٩٧.

إن الجدول رقم ٧،٤ يبين توزيع الوظائف المتوقعة بالتتابع حسب القطاع والنظام القانوني للمؤسسة ونوع المهنة.

ويسجل هنا أن عدد الوظائف التي يتوقع مدراء المؤسسات إلغاؤها خلال السنوات الثلاث المقبلة هي غير ذات أهمية، (أنظر الجدول ٧،٥)

أخيرا" كذلك، ليس لدى الشركات والمؤسسات أية نيّة في خلق وظائف جديدة خلال السنوات الثلاث المقبلة:
على الأكثر يتوقع خلق ٣٦٠٠ وظيفة أي ما يعادل ٠،٦% من الوظائف في تحقيق عام ١٩٩٩ في مقابل ٢% في تحقيق عام ١٩٩٧.

إن الجدول رقم ٧،٦ يظهر توزيع هذه الوظائف على قطاعات النشاط الاقتصادي الكبيرة وأنواع الشركات والمؤسسات حسب نظامها القانوني ونوع المهن كذلك حسب المؤهلات المطلوبة.

وبالرغم من ضعف العيّنة يمكننا تبيان اتجاه لخلق وظائف لاختصاصيين يحملون إجازات جامعية.

الجـــداول

الفهـــرس

الجداول الخاصة بالعينة

i. تكوين العيّنة
ii. نتائج التحقيق الميداني
iii. تقدير عدد المؤسسات العاملة والنسبة الفعلية للمعاينة
iv. عدد العاملين في المؤسسات المستجوبة وتقدير العدد الإجمالي للعاملين
v. إعادة توزيع المؤسسات المستجوبة على طبقات واحتساب نسبة المعاينة الجديدة ضمن كل منها
vi. عدد العاملين في المؤسسات المستجوبة وتقدير العدد الإجمالي للعاملين وفقا" للتوزيـــع الفعلي على الطبقات.
vii. عدد المؤسسات في العيّنة الفعلية حسب الطبقات والمحافظات
viii. تقدير عدد المؤسسات وعدد العمّال في المحافظات.

جداول النتائج النهائية

٠ - تكوين العيّنة

٠،١ عدد المؤسسات في كل طبقة (توزيع العيّنة الفعلية) والعدد الإجمالي المقدر
أ حسب النشاط الاقتصادي
ب- حسب الشكل القانوني
ج حسب الحجم

٠،٢ عدد العاملين في كل طبقة (توزيع العيّنة الفعلية) والعدد الإجمالي المقدر
أ حسب النشاط الاقتصادي
ب- حسب الشكل القانوني
ج حسب الحجم

١ - خصائص المؤسسات

١،١ توزيع المؤسسات في مختلف القطاعات الاقتصادية وفق استمرارية العمل في عام ١٩٩٨

١،٢ عدد المؤسسات وقيمة الرأسمال الثابت ومتوسط قيمة هذا الرأسمال للعامل الواحد في مختلف القطاعات الاقتصادية.

١،٣ توزيع الرأسمال الثابت في كل قطاع حسب النوع

١،٤ توزيع النفقات الاستثمارية في كل قطاع اقتصادي سنويا" وحسب النوع

١،٥ توزيع المؤسسات وفق قرارها في تعديل حجم نشاطها
أ - حسب النشاط الاقتصادي
ب- حسب الشكل القانوني
ج- حسب الحجم

١،٦ توزيع المؤسسات وفق قرارها في اعادة تنظيم العمل فيها
أ - حسب النشاط الاقتصادي
ب- حسب الشكل القانوني
ج- حسب الحجم

١،٧ توزيع المؤسسات وفق قرارها التجهيز بالوسائل المعلوماتية
أ - حسب النشاط الاقتصادي
ب- حسب الشكل القانوني
ج- حسب الحجم

١،٨ توزيع المؤسسات وفق قرارها بادخال تكنولوجيا جديدة في الإنتاج
أ - حسب النشاط الاقتصادي
ب- حسب الشكل القانوني
ج- حسب الحجم

١،٩ توزيع المؤسسات وفق قرارها بإدخال ال"انترنت" وال"انترانت"
أ - حسب النشاط الاقتصادي
ب- حسب الشكل القانوني
ج- حسب حجمها

٢ - الاستخدام لدى المؤسسات

٢،١ عدد العاملين حسب قطاع النشاط الاقتصادي وطبيعة عمل المؤسسة

٢،٢ متوسط عدد العمّال المؤقتين الإضافيين المستخدمين خلال عام ١٩٩٨ حسب قطاع النشاط الاقتصادي وطبيعة عمل المؤسسة

٢،٣ تطور عدد العاملين في كل قطاع

٢،٤ توزيع العاملين وفق وضعهم في المهنة
أ - حسب النشاط الاقتصادي
ب- حسب الشكل القانوني
ج- حسب الحجم

٢،٥ توزيع العاملين وفق مهنتهم ونسبة الإناث
أ - حسب النشاط الاقتصادي
ب- حسب الشكل القانوني
ج- حسب الحجم

٣- خصائص العاملين

٣،١ توزيع العاملين وفق الجنس والعمر

٣،٢ نسبة العزوبية حسب الجنس والعمر

٣،٣ توزيع العاملين وفق مستواهم التعليمي
أ - حسب الجنس
ب- حسب العمر

٣،٤ توزيع العاملين وفق مهنتهم
أ - حسب الجنس ونسبة الإناث
ب- حسب العمر
ج- حسب المستوى التعليمي
د - حسب الجنسية ونسبة استخدام العمّال الأجانب

٤ - أجور الأجراء وملحقاتها

٤،١ الأجور وملحقاتها
أ - حسب النشاط الاقتصادي
ب- حسب الشكل القانوني
ج - حسب الحجم
٤،٢ متوسط الأجر الشهري الأساسي للرجل والمرأة
أ - حسب العمر
ب- حسب المستوى التعليمي
ج - حسب الوضع في المهنة
د - حسب الوضع في العمل
هـ- حسب عدد سنوات الخدمة
و حسب عدد سنوات الخبرة
٤،٣ متوسط الأجر الشهري الأساسي حسب عدد سنوات الخبرة والمستوى التعليمي

٥ - التأهيل المهني

٥،١ عدد المؤسسات التي صرّحت أن بعض العاملين فيها بحاجة إلى تأهيل وعدد هؤلاء حسب حجم المؤسسة
٥،٢ توزيع العاملين للتأهيل حسب الوظيفة
٥،٣ نسبة المؤسسات التي تقوم بدورات تأهيل متخصصة والقيمة المصروفة على التأهيل

٦ - حركة الاستخدام في المؤسسات

٦،١ توزيع العاملين وفق الاقدمية في المؤسسة
أ - حسب الوضع في المهنة
ب- حسب الجنس
٦،٢ المعدل السنوي لترك العمل في المؤسسة للرجال والنساء
أ - حسب العمر
ب- حسب المهنة
ج - حسب المستوى التعليمي
د - حسب نشاط المؤسسة
٦،٣ توزيع العاملين الذين تركوا العمل في المؤسسة بعد عام ١٩٩٧ حسب سبب المغادرة
أ - حسب الجنس والعمر
ب- حسب المهنة
ج - حسب نشاط المؤسسة

٧ - مشاكل الاستخدام والطلب على اليد العاملة

٧،١ توزيع المؤسسات وفق الطريقة المعتمدة للتوظيف
أ - حسب حجم المؤسسة
ب- حسب الشكل القانوني للمؤسسة
ج - حسب معرفة المؤسسة بوجود مكتب رسمي للاستخدام
٧،٢ نسبة المؤسسات التي تفضل اعتماد مكتب استخدام رسمي حسب حجمها وشكلها القانوني
٧،٣ الطلب على اليد العاملة
أ - العدد الإجمالي المقدر
ب- توزيع العدد حسب القطاع
ج - توزيع العدد حسب المهنة المطلوبة
د - توزيع العدد حسب الجنس
هـ- توزيع العدد حسب عدد سنوات الخبرة
و - توزيع العدد حسب المؤهلات
ز - توزيع العدد حسب أسباب النقص
٧،٤ توقعات ازدياد عدد الوظائف في السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٢
أ - العدد الإجمالي المقدر
ب- توزيع العدد حسب قطاع النشاط الاقتصادي٪
ج - توزيع العدد حسب الشكل القانوني للمؤسسة٪
د - توزيع العدد حسب الوظيفة٪
٧،٥ توقعات خفض عدد الوظائف خلال الأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٢
أ - عدد الوظائف المنوي إلغاؤها
ب- توزيع العدد حسب قطاع النشاط ٪
ج- توزيع العدد حسب الشكل القانوني للمؤسسة٪
د - توزيع العدد حسب الوظيفة٪
٧،٦ توقعات استحداث وظائف جديدة خلال الأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٢
أ - عدد الوظائف المنوي استحداثها
ب- توزيع العدد حسب قطاع النشاط ٪
ج- توزيع العدد حسب الشكل القانوني للمؤسسة ٪
د - توزيع العدد حسب الوظيفة ٪
هـ- توزيع العدد حسب مؤهلات الوظيفة الجديدة.

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

الجـــداول الإحصائية

الجدول رقم ٠,١
عدد المؤسسات في كل طبقة (توزيع العينة الفعلية) والعدد الاجمالي المقدّر

أ - حسب النشاط الاقتصادي

القطاع	الطبقة ١	الطبقة ٢	الطبقة ٣	الطبقة ٤	الطبقة ٥	مجموع العينة	العدد المقدر
الصناعات الغذائية و المشروبات	28	16	23	8	7	**82**	2,705
صناعة المنسوجات و الملابس و الجلد	15	8	30	1	5	**59**	1,674
صناعات الخشب و المطاط و المواد الكيميائية	11	2	15	3	1	**32**	959
صناعات الورق و الطباعة	4	6	15	4	7	**36**	793
الصناعات الإستخراجية و المعادن غير المعدنية	14	8	19	1	2	**44**	1,430
صناعة المعادن و منتجات المعادن	33	4	21	3	9	**70**	2,398
صناعة الأثاث	12	8	6	1	2	**29**	1,119
صناعة الكهرباء و الماء و التشييد و البناء	19	8	12	3	4	**46**	1,629
بيع و إصلاح السيارات و محطات الوقود	104	12	13	2	3	**134**	6,475
تجارة الجملة	17	12	31	5	7	**72**	2,023
تجارة التجزئة	240	41	77	8	12	**378**	16,305
الفنادق و المطاعم	30	12	25	3	7	**77**	2,625
النقل و الإتصالات	20	7	13	4	5	**49**	1,674
الوساطة المالية و الأنشطة العقارية	41	14	16	7	3	**81**	3,192
التعليم	6	6	82	29	49	**172**	2,449
الخدمات الصحية	76	3	20	13	26	**138**	4,909
غيرها من الخدمات	46	9	7		2	**64**	3,036
المجموع	**716**	**176**	**425**	**95**	**151**	**1563**	**55,395**

ب - حسب الشكل القانوني

الشكل القانوني	الطبقة ١	الطبقة ٢	الطبقة ٣	الطبقة ٤	الطبقة ٥	المجموع	العدد المقدر
المؤسسة الفردية	651	104	144	17	15	**931**	42,760
شركة الأشخاص أو التوصية	26	27	67	7	11	**138**	3,764
الشركة المحدودة المسؤولية	24	29	92	17	11	**173**	4,227
الشركة المساهمة	4	11	60	27	56	**158**	2,236
الجمعيات	4	1	45	22	49	**121**	1,482
غيرها	7	4	17	5	9	**42**	925
المجموع	**716**	**176**	**425**	**95**	**151**	**1563**	**55,395**

ج - حسب الحجم

الحجم	الطبقة ١	الطبقة ٢	الطبقة ٣	الطبقة ٤	الطبقة ٥	مجموع العينة	العدد المقدر
< من خمس عمال	716					**716**	39,380
٥ - ٩		176				**176**	7,550
١٠-٢٤			294			**294**	4,557
٢٥-٤٩			131			**131**	2,031
٥٠-٩٩				95		**95**	941
١٠٠-٢٤٩					105	**105**	651
٢٥٠ عامل أو اكثر					46	**46**	285
المجموع	**716**	**176**	**425**	**95**	**151**	**1563**	**55,395**

٠ تكوين العينة (تابع)

الجدول رقم ٠,٢

عدد العاملين في كل طبقة (توزيع العيّنة الفعلية) والعدد الاجمالي المقدّر

أ - حسب النشاط الاقتصادي

القطاع	الطبقة ١	الطبقة ٢	الطبقة ٣	الطبقة ٤	الطبقة ٥	مجموع العينة	العدد المقدر
الصناعات الغذائية و المشروبات	73	113	424	587	1708	**2905**	31,853
صناعة المنسوجات و الملابس و الجلد	35	52	656	54	984	**1781**	20,969
صناعات الخشب و المطاط و المواد الكيميائية	28	10	419	229	110	**796**	11,414
صناعات الورق و الطباعة	12	44	360	245	1808	**2469**	21,781
الصناعات الإستخراجية والمعادن غير المعدنية	42	52	339	85	482	**1000**	13,630
صناعة المعادن و منتجات المعادن	88	22	475	186	1971	**2742**	27,228
صناعة الأثاث	33	53	90	84	278	**538**	8,042
صناعة الكهرباءو الماء و التشييد و البناء	40	60	240	208	1394	**1942**	19,210
بيع و إصلاح السيارات و محطات الوقود	236	82	172	148	449	**1087**	23,417
تجارة الجملة	48	91	667	332	1425	**2563**	29,018
تجارة التجزئة	477	259	1628	555	2829	**5748**	85,643
الفنادق و المطاعم	64	69	512	213	2778	**3636**	33,776
النقل و الإتصالات	44	46	302	325	1644	**2361**	22,501
الوساطة المالية و الأنشطة العقارية	98	85	350	557	672	**1762**	24,149
التعليم	15	46	1879	2171	10761	**14872**	120,242
الخدمات الصحية	143	22	485	1011	8049	**9710**	76,319
غيرها من الخدمات	92	56	154	.	252	**554**	11,414
المجموع	**1568**	**1162**	**9152**	**6990**	**37594**	**56466**	**580,606**

ب - حسب الشكل القانوني

الشكل القانوني	الطبقة ١	الطبقة ٢	الطبقة ٣	الطبقة ٤	الطبقة ٥	مجموع العينة	العدد المقدر
المؤسسة الفردية	1388	660	2907	1141	2493	**8589**	176,490
شركة الأشخاص أو التوصية	77	193	1409	479	2694	**4852**	55,826
الشركة المحدودة المسؤولية	69	198	2002	1248	1876	**5393**	67,325
الشركة المساهمة	12	80	1473	1999	13563	**17127**	130,940
الجمعيات	8	6	967	1713	13301	**15995**	115,244
غيرها	14	25	394	410	3667	**4510**	34,781
المجموع	**1568**	**1162**	**9152**	**6990**	**37594**	**56466**	**580,606**

ج - حسب الحجم

الحجم	الطبقة ١	الطبقة ٢	الطبقة ٣	الطبقة ٤	الطبقة ٥	المجموع	العدد المقدر
> من خمس عمال	1568	.	.	.	.	**1568**	86,240
٥ - ٩	.	1162	.	.	.	**1162**	49,850
١٠-٢٤	.	.	4781	.	.	**4781**	74,106
٢٥-٤٩	.	.	4371	.	.	**4371**	67,751
٥٠-٩٩	.	.	.	6990	.	**6990**	69,201
١٠٠-٢٤٩	.	.	.	.	15812	**15812**	98,193
٢٥٠ عامل أو أكثر	.	.	.	.	21782	**21782**	135,266
المجموع	**1568**	**1162**	**9152**	**6990**	**37594**	**56466**	**580,606**

جدول رقم ١,١

توزيع المؤسسات في مختلف القطاعات الاقتصادية وفق استمرارية العمل في عام ١٩٩٨

(% بل)

القطاع	الديمومة		Saisonnalité		العدد
	دائم	غير منتظم	الموسمي	المجموع	المعدل الشهري/سنة
الصناعات الغذائية و المشروبات	83.8	11.2	5.0	100.0	9.9
صناعة المنسوجات و الملابس و الجلد	53.2	37.5	9.3	100.0	9.6
صناعات الخشب و المطاط و المواد الكيميائية	91.0	9.0	0.0	100.0	11.3
صناعات الورق و الطباعة	89.9	10.1	0.0	100.0	11.9
الصناعات الإستخراجية و المعادن غير المعدنية	57.6	27.4	15.0	100.0	8.7
صناعة المعادن و منتجات المعادن	71.7	26.0	2.3	100.0	10.5
صناعة الأثاث	89.3	10.7	0.0	100.0	10.7
صناعة الكهرباءو الماء و التشييد و البناء	67.6	20.3	12.0	100.0	10.7
بيع و إصلاح السيارات و محطات الوقود	87.9	11.0	1.1	100.0	10.6
تجارة الجملة	95.2	2.7	2.1	100.0	11.6
تجارة التجزئة	86.9	11.9	1.2	100.0	10.7
الفنادق و المطاعم	85.2	8.5	6.3	100.0	9.9
النقل و الإتصالات	82.2	12.6	5.2	100.0	10.5
الوساطة المالية و الأنشطة العقارية	84.9	13.3	1.7	100.0	11.1
التعليم	85.5	10.9	3.6	100.0	10.0
الخدمات الصحية	92.6	7.4	0.0	100.0	11.4
غيرها من الخدمات	78.0	19.6	2.3	100.0	10.6
المجموع	**84.0**	**13.3**	**2.8**	**100.0**	**10.6**

جدول رقم ١,٢

عدد المؤسسات وقيمة الرأسمال الثابت ومتوسط قيمة هذا الرأسمال للعامل الواحد في مختلف القطاعات الاقتصادية

القطاع	عدد المؤسسات	الرأسمال بالمليارات ل.ل	الإستثمارات لسنة ٩٧ بمليار ل.ل	الإستثمارات لسنة ٩٨ بمليار ل.ل	الرأسمال/العمل بمليون ل.ل
الصناعات الغذائية و المشروبات	2,705	3,311	55	42	104.0
صناعة المنسوجات و الملابس و الجلد	1,674	1,232	16	17	58.8
صناعات الخشب و المطاط و المواد الكيميائية	959	818	60	46	71.7
صناعات الورق و الطباعة	793	2,131	80	71	97.9
الصناعات الإستخراجية و المعادن غير المعدنية	1,430	1,738	50	26	127.6
صناعة المعادن و منتجات المعادن	2,398	2,660	69	55	97.8
صناعة الأثاث	1,119	565	11	14	70.3
صناعة الكهرباء و الماء و التشييد و البناء	1,629	2,852	55	98	148.6
بيع و إصلاح السيارات و محطات الوقود	6,475	15,055	28	35	643.0
تجارة الجملة	2,023	1,768	70	64	61.0
تجارة التجزئة	16,305	5,881	218	208	68.7
الفنادق و المطاعم	2,625	6,497	191	125	192.5
النقل و الإتصالات	1,674	3,048	27	40	135.5
الوساطة المالية و الأنشطة العقارية	3,192	1,683	39	49	69.7
التعليم	2,449	9,121	439	536	75.9
الخدمات الصحية	4,909	3,581	305	369	47.0
غيرها من الخدمات	3,036	2,006	19	19	175.8
المجموع	**55,395**	**63,948**	**1,731**	**1,812**	**110.2**

جدول رقم ١,٣
توزيع الرأسمال الثابت في كل قطاع حسب النوع

القطاع	أراضي	إنشاة و مباني	الآلات و الجهيزات	وسائل نقل	تجهيزات مكتبية	تجهيزات آخرى	مجموع حسب النسبة المؤية
الصناعات الغذائية و المشروبات	16.9	31.6	46.4	2.7	1.3	1.2	
صناعة المنسوجات و الملابس و الجلد	24.7	42.8	28.8	1.3	1.7	0.6	
صناعات الخشب و المطاط و المواد الكيميائية	12.1	39.6	43.9	1.9	1.5	1.1	
صناعات الورق و الطباعة	5.5	33.7	56.8	1.3	2.4	0.3	
الصناعات الإستخراجية و المعادن غير المعدنية	44.4	22.6	26.6	4.1	1.4	1.0	
صناعة المعادن و منتجات المعادن	26.5	36.3	22.8	1.3	12.5	0.6	
صناعة الأثاث	4.7	68.3	22.7	1.9	1.6	0.8	
صناعة الكهرباء و الماء و التشييد و البناء	29.7	42.5	20.2	3.1	3.3	1.1	
بيع و إصلاح السيارات و محطات الوقود	8.5	77.9	6.5	0.4	6.4	0.3	
تجارة الجملة	21.8	54.3	9.7	5.6	6.3	2.3	
تجارة التجزئة	6.2	55.3	6.7	17.5	10.9	3.5	
الفنادق و المطاعم	23.5	58.9	7.6	2.2	1.1	6.7	
النقل و الإتصالات	53.8	30.2	2.8	11.1	1.5	0.5	
الوساطة المالية و الأنشطة العقارية	16.2	68.1	4.6	1.2	5.9	4.0	
التعليم	43.8	47.9	1.8	1.2	2.8	2.4	
الخدمات الصحية	19.7	50.9	24.4	0.6	2.5	1.9	
غيرها من الخدمات	31.3	47.2	16.2	0.3	0.5	4.5	
المجموع	22.2	54.0	13.8	3.4	4.5	2.0	

جدول رقم ١,٤
توزيع النفقات الاستثمارية في كل قطاع اقتصادي سنويا" وحسب النوع

مجموع بالنسبة المؤية

السنة	أراضي	إنشاة و مباني	الآلات و الجهيزات	وسائل نقل	تجهيزات مكتبية	تجهيزات آخرى
مجموع الإستثمارات في العام ١٩٩٧	30.0	16.4	12.4	5.8	28.5	6.9
مجموع الإستثمارات في العام ١٩٩٨	27.8	13.4	9.9	6.0	36.8	6.2

جدول رقم ١,٥
توزيع المؤسسات وفق قرارها في تعديل حجم نشاطها

أ - حسب النشاط الاقتصادي

بالنسبة المؤية

القطاع	دون جواب	التوسع	عدم تغير	تقليص النشاط	إقفال
الصناعات الغذائية و المشروبات	2	8	78	7	5.7
صناعة المنسوجات و الملابس و الجلد	8	18	29	36	8.4
صناعات الخشب و المطاط و المواد الكيميائية	0	24	46	19	11.5
صناعات الورق و الطباعة	2	12	74	5	6.9
الصناعات الإستخراجية و المعادن غير المعدنية	0	8	66	14	12.6
صناعة المعادن و منتجات المعادن	0	10	69	15	4.6
صناعة الأثاث	0	11	69	14	6.3
صناعة الكهرباء و الماء و التشييد و البناء	6	9	60	19	6.8
بيع و إصلاح السيارات و محطات الوقود	4	9	74	5	7.6
تجارة الجملة	2	18	57	21	2.7
تجارة التجزئة	2	9	66	14	9.4
الفنادق و المطاعم	2	16	61	13	7.9
النقل و الإتصالات	9	21	46	3	20.0
الوساطة المالية و الأنشطة العقارية	1	19	66	13	1.7
التعليم	0	35	62	4	0.0
الخدمات الصحية	3	16	74	5	1.1
غيرها من الخدمات	0	14	63	13	10.9
المجموع	**2**	**13**	**66**	**12**	**7.2**

ب - حسب الشكل القانوني

بالنسبة المؤية

الشكل القانوني	دون جواب	التوسع	عدم تغير	تقليص النشاط	إقفال
المؤسسة الفردية	2.0	9.9	68.3	11.0	8.8
شركة الأشخاص أو التوصية	2.9	19.5	60.6	16.5	0.4
الشركة المحدودة المسؤولية	4.4	20.6	53.1	18.0	3.9
الشركة المساهمة	1.9	22.6	59.3	14.3	1.9
الجمعيات	0.4	42.6	52.8	4.2	0.0
غيرها	12.2	24.9	51.0	11.9	0.0
المجموع	**2.3**	**13.0**	**65.5**	**11.8**	**7.2**

ج - حسب الحجم

بالنسبة المؤية

الحجم حسب عدد العمال	دون جواب	التوسع	عدم تغير	تقليص النشاط	إقفال
> من خمس عمال	2.2	8.7	67.6	11.9	9.6
٥ -٩	4.5	17.0	63.6	13.1	1.7
١٠-٢٤	0.7	25.5	61.5	11.2	1.0
٢٥-٤٩	1.5	31.3	51.1	14.5	1.5
٥٠-٩٩	1.1	34.8	58.9	5.3	0.0
١٠٠-٢٤٩	0.9	45.8	47.6	5.7	0.0
٢٥٠ عامل أو أكثر	0.0	36.8	61.1	2.1	0.0
المجموع	**2.3**	**13.0**	**65.5**	**11.8**	**7.2**

جدول رقم ١,٦
توزيع المؤسسات وفق قرارها في اعادة تنظيم العمل فيها

أ - حسب قطاع النشاط

بالنسبة المؤية

القطاع	دون جواب	نعم	لا
الصناعات الغذائية و المشروبات	2.0	21.9	76.2
صناعة المنسوجات و الملابس و الجلد	8.4	26.8	64.8
صناعات الخشب و المطاط و المواد الكيميائية	0.0	25.6	74.3
صناعات الورق و الطباعة	8.6	22.5	68.6
الصناعات الإستخراجية و المعادن غير المعدنية	0.0	21.7	78.3
صناعة المعادن و منتجات المعادن	0.0	18.9	81.0
صناعة الأثاث	0.5	18.7	80.7
صناعة الكهرباء و الماء و التشييد و البناء	7.0	32.1	60.9
بيع و إصلاح السيارات و محطات الوقود	5.1	11.6	83.3
تجارة الجملة	2.1	34.5	63.5
تجارة التجزئة	2.1	13.2	84.7
الفنادق و المطاعم	2.1	25.3	72.6
النقل و الإتصالات	5.9	23.5	70.6
الوساطة المالية و الأنشطة العقارية	2.7	27.1	70.2
التعليم	0.9	36.1	63.1
الخدمات الصحية	3.7	17.8	78.5
غيرها من الخدمات	0.0	21.2	78.8
المجموع	**2.8**	**19.6**	**77.6**

ب - حسب الشكل القانوني

بالنسبة المؤية

الشكل القانوني	دون جواب	نعم	لا
المؤسسة الفردية	2.3	14.9	82.8
شركة الأشخاص أو التوصية	3.1	31.9	65.0
الشركة المحدودة المسؤولية	5.6	41.6	52.8
الشركة المساهمة	3.8	34.8	61.4
الجمعيات	1.5	36.9	61.6
غيرها	10.6	23.8	65.7
المجموع	**2.8**	**19.6**	**77.6**

ج - حسب الحجم

الحجم بعدد العمال	دون جواب	نعم	لا
< من خمس عمال	2.7	13.3	84.1
٥ - ٩	4.5	29.5	65.9
١٠ - ٢٤	1.4	35.0	63.6
٢٥ - ٤٩	0.8	48.8	50.4
٥٠ - ٩٩	5.3	44.2	50.5
١٠٠ - ٢٤٩	1.8	47.6	50.5
٢٥٠ عامل أو أكثر	4.2	39.3	56.5
المجموع	**2.8**	**19.6**	**77.6**

جدول رقم ١,٧
توزيع المؤسسات وفق قرارها التجهيز بالوسائل المعلوماتية

أ - بحسب قطاع النشاط

بالنسبة المؤية

القطاع	دون جواب	نعم	مجهزة	لا
الصناعات الغذائية و المشروبات	1.6	9.7	23.0	65.7
صناعة المنسوجات و الملابس و الجلد	8.4	17.3	25.7	48.6
صناعات الخشب و المطاط و المواد الكيميائية	1.7	15.0	24.3	59.0
صناعات الورق و الطباعة	2.0	17.8	72.5	7.7
الصناعات الإستخراجية و المعادن غير المعدنية	0.0	10.8	17.7	71.4
صناعة المعادن و منتجات المعادن	0.0	12.5	21.5	66.0
صناعة الأثاث	0.0	23.1	11.3	65.6
صناعة الكهرباء و الماء و التشييد و البناء	6.0	15.3	45.7	33.0
بيع و إصلاح السيارات و محطات الوقود	5.1	5.8	8.1	81.0
تجارة الجملة	2.1	14.0	52.4	31.4
تجارة التجزئة	1.8	14.7	18.8	64.7
الفنادق و المطاعم	0.0	13.0	19.8	67.2
النقل و الإتصالات	6.2	14.5	32.9	46.4
الوساطة المالية و الأنشطة العقارية	0.5	16.0	64.5	18.9
التعليم	0.4	29.2	54.1	16.3
الخدمات الصحية	3.4	20.1	35.9	40.7
غيرها من الخدمات	0.0	11.0	10.3	78.7
المجموع	**2.3**	**14.4**	**26.5**	**56.8**

ب - حسب الشكل القانوني

بالنسبة المؤية

الشكل القانوني	دون جواب	نعم	مجهزة	لا
المؤسسة الفردية	1.9	12.0	16.9	69.2
شركة الأشخاص أو التوصية	2.9	24.7	47.4	24.9
الشركة المحدودة المسؤولية	4.7	23.6	61.8	9.8
الشركة المساهمة	2.2	13.1	82.2	2.6
الجمعيات	0.0	27.3	58.8	13.9
غيرها	11.7	23.7	37.6	27.1
المجموع	**2.3**	**14.4**	**26.5**	**56.8**

ج - حسب الحجم

بالنسبة المؤية

الحجم حسب عدد العمال	دون جواب	نعم	مجهزة	لا
< من خمس عمال	2.2	10.6	15.4	71.8
٥ - ٩	4.0	25.6	40.3	30.1
١٠-٢٤	1.0	20.8	61.2	17.0
٢٥-٤٩	0.8	25.9	66.4	6.9
٥٠-٩٩	2.1	23.2	74.7	0.0
١٠٠-٢٤٩	0.0	20.9	78.2	0.9
٢٥٠ عامل أو أكثر	2.1	17.5	80.4	0.0
المجموع	**2.3**	**14.4**	**26.5**	**56.8**

جدول رقم ١,٨
توزيع المؤسسات وفق قرارها بادخال تكنولوجيا جديدة في الانتاج

أ - حسب النشاط الاقتصادي

بالنسبة المؤية

القطاع	دون جواب	نعم	مجهزة	لا
الصناعات الغذائية و المشروبات	2.1	12.9	10.2	74.7
صناعة المنسوجات و الملابس و الجلد	8.4	10.5	12.7	68.4
صناعات الخشب و المطاط و المواد الكيميائية	0.0	21.6	12.3	66.1
صناعات الورق و الطباعة	3.2	29.6	40.6	26.6
الصناعات الإستخراجية و المعادن غير المعدنية	0.0	6.5	7.7	85.8
صناعة المعادن و منتجات المعادن	0.0	17.3	10.5	72.2
صناعة الأثاث	0.0	18.1	3.4	78.5
صناعة الكهرباءو الماء و التشييد و البناء	6.0	7.1	19.3	67.6
بيع و إصلاح السيارات و محطات الوقود	5.1	12.6	5.3	77.1
تجارة الجملة	6.3	9.9	14.7	69.1
تجارة التجزئة	2.5	5.1	6.9	85.6
الفنادق و المطاعم	2.1	10.8	11.8	75.4
النقل و الإتصالات	9.5	11.8	8.0	70.7
الوساطة المالية و الأنشطة العقارية	1.0	16.1	21.3	61.6
التعليم	1.1	23.8	18.5	56.5
الخدمات الصحية	5.0	20.3	16.5	58.2
غيرها من الخدمات	0.0	15.7	3.8	80.5
المجموع	**3.1**	**12.1**	**10.7**	**74.2**

ب - حسب الشكل القانوني

بالنسبة المؤية

الشكل القانوني	دون جواب	نعم	مجهزة	لا
المؤسسة الفردية	2.4	10.5	6.1	81.1
شركة الأشخاص أو التوصية	3.4	15.6	17.8	63.2
الشركة المحدودة المسؤولية	6.9	17.6	25.4	50.0
الشركة المساهمة	6.1	19.8	50.8	23.3
الجمعيات	2.6	17.6	22.3	57.5
غيرها	10.6	18.8	10.8	59.9
المجموع	**3.1**	**12.1**	**10.7**	**74.2**

ج - حسب الحجم

بالنسبة المؤية

الحجم حسب عدد العمال	دون جواب	نعم	مجهزة	لا
> من خمس عمال	2.8	8.9	5.6	82.7
٥ - ٩	5.1	15.9	13.1	65.9
١٠-٢٤	2.4	17.7	28.2	51.7
٢٥-٤٩	1.5	28.3	33.6	36.6
٥٠-٩٩	6.3	27.3	32.7	33.7
١٠٠-٢٤٩	0.9	36.3	48.5	14.3
٢٥٠ عامل أو أكثر	4.2	30.5	45.6	19.6
المجموع	**3.1**	**12.1**	**10.7**	**74.2**

جدول رقم ١,٩
توزيع المؤسسات وفق قرارها بادخال ال"انترنيت وال"انترانت"

أ - حسب النشاط الاقتصادي

بالنسبة المؤية

القطاع	دون جواب	نعم	مجهزة	لا
الصناعات الغذائية و المشروبات	2.1	5.1	7.7	85.1
صناعة المنسوجات و الملابس و الجلد	8.4	12.8	6.3	72.4
صناعات الخشب و المطاط و المواد الكيميائية	4.5	16.5	10.8	68.2
صناعات الورق و الطباعة	2.0	21.1	57.3	19.7
الصناعات الإستخراجية و المعادن غير المعدنية	0.0	7.2	5.5	87.4
صناعة المعادن و منتجات المعادن	0.0	11.0	7.3	81.7
صناعة الأثاث	0.0	14.0	3.4	82.6
صناعة الكهرباءو الماء و التشييد و البناء	6.0	10.4	25.2	58.4
بيع و إصلاح السيارات و محطات الوقود	5.1	3.2	2.0	89.7
تجارة الجملة	2.1	16.3	31.3	50.3
تجارة التجزئة	2.1	7.7	7.3	83.0
الفنادق و المطاعم	0.0	13.1	7.1	79.8
النقل و الإتصالات	6.2	8.2	22.9	62.6
الوساطة المالية و الأنشطة العقارية	0.5	21.0	27.0	51.5
التعليم	1.0	20.9	23.3	54.8
الخدمات الصحية	4.5	16.9	13.2	65.5
غيرها من الخدمات	2.3	2.3	4.2	91.1
المجموع	**2.7**	**10.3**	**11.4**	**75.6**

ب - حسب الشكل القانوني

بالنسبة المؤية

الشكل القانوني	دون جواب	نعم	مجهزة	لا
المؤسسة الفردية	2.4	7.2	5.1	85.4
شركة الأشخاص أو التوصية	3.4	19.3	23.7	53.7
الشركة المحدودة المسؤولية	4.4	19.1	33.9	42.6
الشركة المساهمة	2.2	21.9	54.8	21.1
الجمعيات	2.8	22.3	26.9	48.0
غيرها	10.6	31.5	19.5	38.3
المجموع	**2.7**	**10.3**	**11.4**	**75.6**

ج - حسب الحجم

بالنسبة المؤية

الحجم حسب عدد العمال	دون جواب	نعم	مجهزة	لا
> من خمس عمال	2.7	6.0	5.2	86.2
٥ - ٩	4.5	17.6	14.8	63.1
١٠-٢٤	1.4	18.4	31.0	49.3
٢٥-٤٩	1.5	33.6	35.9	29.0
٥٠-٩٩	2.1	24.2	48.4	25.3
١٠٠-٢٤٩	0.0	31.4	55.2	13.3
٢٥٠ عامل أو أكثر	2.1	26.1	67.6	4.2
المجموع	**2.7**	**10.3**	**11.4**	**75.6**

جدول رقم ٢,١
عدد العاملين حسب قطاع النشاط الاقتصادي وطبيعة عمل المؤسسة

القطاع	دائم	غير منتظم	موسمي	المجموع
الصناعات الغذائية و المشروبات	27,981	1,651	2,221	31,853
صناعة المنسوجات و الملابس و الجلد	15,000	1,136	4,833	20,969
صناعات الخشب و المطاط و المواد الكيميائية	10,396	1	1,016	11,414
صناعات الورق و الطباعة	19,516		2,265	21,781
الصناعات الإستخراجية و المعادن غير المعدنية	10,191	1,583	1,856	13,630
صناعة المعادن و منتجات المعادن	24,809	55	2,364	27,228
صناعة الأثاث	6,935		1,107	8,042
صناعة الكهرباء و الماء و التشييد و البناء	16,299	790	2,121	19,210
بيع و إصلاح السيارات و محطات الوقود	21,535	398	1,485	23,417
تجارة الجملة –	28,498	300	220	29,018
تجارة التجزئة	79,675	778	5,190	85,643
الفنادق و المطاعم	32,305	440	1,031	33,776
النقل و الإتصالات	20,827	458	1,217	22,501
الوساطة المالية و الأنشطة العقارية	21,535	110	2,504	24,149
التعليم	108,015	3,215	9,012	120,242
الخدمات الصحية	74,874		1,445	76,319
غيرها من الخدمات	9,450	257	1,708	11,414
المجموع	**527,840**	**11,171**	**41,595**	**580,606**

جدول رقم ٢,٢
متوسط عدد العمّال المؤقتين الاضافيين المستخدمين خلال عام ١٩٩٨ حسب قطاع النشاط الاقتصادي وطبيعة عمل المؤسسة

القطاع	دائم	غير منتظم	موسمي	المجموع
الصناعات الغذائية و المشروبات	98	238	61	397
صناعة المنسوجات و الملابس و الجلد	91	17	0	108
صناعات الخشب و المطاط و المواد الكيميائية	48	0	0	48
صناعات الورق و الطباعة	0	0	0	0
الصناعات الإستخراجية و المعادن غير المعدنية	90	257	22	369
صناعة المعادن و منتجات المعادن	71	143	0	214
صناعة الأثاث	80	0	0	80
صناعة الكهرباء و الماء و التشييد و البناء	277	22	0	299
بيع و إصلاح السيارات و محطات الوقود	32	0	0	32
تجارة الجملة	108	0	0	108
تجارة التجزئة	193	27	11	231
الفنادق و المطاعم	186	0	83	269
النقل و الإتصالات	29	13	0	42
الوساطة المالية و الأنشطة العقارية	46	0	0	46
التعليم	338	39	0	377
الخدمات الصحية	113	0	0	113
غيرها من الخدمات	41	17	0	57
المجموع	**1841**	**772**	**176**	**2789**

جدول رقم ٢,٣
تطور عدد العاملين في كل قطاع

القطاع	بداية ١٩٩٧	بداية ١٩٩٨	بداية ١٩٩٩	بالنسبة المئوية للعدد الحالي (١٩٩٩) حالي
الصناعات الغذائية و المشروبات	95.1	108.1	112.4	100.0
صناعة المنسوجات و الملابس و الجلد	117.2	111.3	107.0	100.0
صناعات الخشب و المطاط و المواد الكيميائية	98.6	106.9	105.4	100.0
صناعات الورق و الطباعة	94.6	99.4	104.8	100.0
الصناعات الإستخراجية و المعادن غير المعدنية	102.2	106.8	110.9	100.0
صناعة المعادن و منتجات المعادن	97.7	105.0	101.8	100.0
صناعة الأثاث	134.4	117.2	123.0	100.0
صناعة الكهرباء و الماء و التشييد و البناء	151.7	169.0	175.8	100.0
بيع و إصلاح السيارات و محطات الوقود	82.8	89.5	95.2	100.0
تجارة الجملة –	88.0	97.9	101.0	100.0
تجارة التجزئة	88.8	93.6	98.9	100.0
الفنادق و المطاعم	110.7	125.1	117.5	100.0
النقل و الإتصالات	77.6	82.3	101.9	100.0
الوساطة المالية و الأنشطة العقارية	79.3	87.6	92.8	100.0
التعليم	84.5	87.9	95.5	100.0
الخدمات الصحية	100.6	104.4	109.0	100.0
غيرها من الخدمات	84.4	108.7	111.4	100.0
المجموع	**94.8**	**100.9**	**105.3**	**100.0**

جدول رقم ٢,٤
توزيع العاملين وفق وضعهم في المهنة

أ ـ حسب النشاط الاقتصادي

القطاع	لايتقاضى أجر	أجير دائم	غيره	المجموع
الصناعات الغذائية و المشروبات	16.6	71.9	11.5	100.0
صناعة المنسوجات و الملابس و الجلد	13.9	68.5	17.6	100.0
صناعات الخشب و المطاط و المواد الكيميائية	14.2	73.9	12.0	100.0
صناعات الورق و الطباعة	7.2	89.7	3.1	100.0
الصناعات الإستخراجية و المعادن غير المعدنية	18.7	55.0	26.3	100.0
صناعة المعادن و منتجات المعادن	12.3	77.6	10.1	100.0
صناعة الأثاث	23.9	54.8	21.3	100.0
صناعة الكهرباءو الماء و التشييد و البناء	39.9	58.6	1.5	100.0
بيع و إصلاح السيارات و محطات الوقود	34.5	47.7	17.7	100.0
تجارة الجملة	12.1	80.5	7.5	100.0
تجارة التجزئة	27.6	66.7	5.6	100.0
الفنادق و المطاعم	12.2	76.1	11.7	100.0
النقل و الإتصالات	9.8	87.9	2.3	100.0
الوساطة المالية و الأنشطة العقارية	15.6	69.5	15.0	100.0
التعليم	2.1	89.2	8.6	100.0
الخدمات الصحية	6.9	85.0	8.1	100.0
غيرها من الخدمات	28.7	51.3	20.0	100.0
المجموع	**13.4**	**76.1**	**10.5**	**100.0**

ب ـ حسب الشكل القانوني

الشكل القانوني	لايتقاضى أجر	أجير دائم	غيره	المجموع
المؤسسة الفردية	31.6	54.4	14.0	100.0
الشركة البسيطة	15.8	67.4	16.8	100.0
شركة محدودة المسؤولية	12.7	78.3	9.0	100.0
الشركة المساهمة	2.3	91.0	6.6	100.0
غيرها	1.1	90.6	8.3	100.0
المجموع	**13.4**	**76.1**	**10.5**	**100.0**

ج ـ حسب الحجم

الحجم حسب عدد العمال	لايتقاضى أجر	أجير دائم	غيره	المجموع
< من خمس عمال	55.8	31.3	12.9	100.0
٥ ـ ٩	29.8	51.8	18.4	100.0
١٠ ـ ٢٤	10.9	76.8	12.3	100.0
٢٥ ـ ٤٩	5.0	84.5	10.5	100.0
٥٠ ـ ٩٩	2.9	87.3	9.8	100.0
١٠٠ ـ ٢٤٩	1.0	93.0	6.0	100.0
٢٥٠ عامل أو أكثر	0.3	91.1	8.6	100.0
المجموع	**13.4**	**76.1**	**10.5**	**100.0**

جدول رقم ٢,٥
توزيع العاملين وفق مهنتهم ونسبة الاناث

أ - حسب النشاط الاقتصادي

القطاع	غير محدد	كوادر عليا	أختصاصين	المهن الوسيطة	مستخدمون إداريون	عاملون في مجال الخدمات	مزارع	عامل متخصص	سائقوا الآليات و المركبات	عامل	المجموع	نسبة النساء
الصناعات الغذائية و المشروبات	9.8	7.6	1.3	4.1	4.0	18.0	0.0	22.8	14.4	17.9	100.0	16.2
صناعة المنسوجات و الملابس و الجلد	2.4	9.1	1.4	5.5	2.9	9.3	0.1	41.6	18.2	9.6	100.0	33.6
صناعات الخشب و المطاط و المواد الكيميائية	0.0	11.7	3.1	8.8	6.2	5.3	0.1	19.3	29.0	16.6	100.0	11.1
صناعات الورق و الطباعة	0.1	10.6	8.4	14.2	6.9	7.2	0.0	10.9	32.0	9.7	100.0	25.4
الصناعات الإستخراجية و المعادن غير المعدنية	1.0	22.7	0.0	5.3	0.0	0.0	17.4	24.1	14.3	15.2	100.0	13.4
صناعة المعادن و منتجات المعادن	0.0	7.8	2.9	16.3	5.8	4.1	0.0	34.5	14.3	14.3	100.0	8.8
صناعة الأثاث	0.0	7.8	1.3	2.3	2.2	9.6	0.0	55.7	5.4	15.8	100.0	6.2
صناعة الكهرباء و الماء و التشييد و البناء	0.3	11.5	12.6	18.9	7.4	5.4	2.4	20.0	14.6	6.8	100.0	12.2
بيع و إصلاح السيارات و محطات الوقود	0.0	7.6	1.2	5.2	3.6	15.4	0.0	43.2	5.0	18.8	100.0	3.4
تجارة الجملة	0.2	13.9	4.8	16.0	11.2	26.4	0.0	4.8	12.4	10.3	100.0	20.3
تجارة التجزئة	0.2	9.6	3.4	9.6	8.9	45.9	0.2	8.1	5.8	8.2	100.0	28.7
الفنادق و المطاعم	2.1	9.8	1.1	7.0	8.4	46.6	0.0	7.2	7.8	10.1	100.0	11.2
النقل و الإتصالات	0.3	9.4	5.7	21.4	25.4	12.6	0.0	3.5	15.6	6.1	100.0	23.7
الوساطة المالية و الأنشطة العقارية	7.1	9.6	23.7	24.8	14.9	5.4	0.0	5.7	3.2	5.6	100.0	31.8
التعليم	0.1	8.5	39.1	35.2	3.4	1.3	0.1	0.9	3.0	8.5	100.0	65.3
الخدمات الصحية	0.2	7.2	26.5	35.5	10.7	6.3	0.0	2.5	1.9	9.3	100.0	62.7
غيرها من الخدمات	0.0	7.1	7.4	14.2	12.8	41.1	0.3	4.0	2.2	10.8	100.0	24.8
المجموع	**1.1**	**9.1**	**15.0**	**19.7**	**7.8**	**16.5**	**0.2**	**11.6**	**8.8**	**10.3**	**100.0**	**35.4**

ب - حسب الشكل القانوني

الشكل القانوني	غير محدد	كوادر عليا	أختصاصين	المهن الوسيطة	مستخدمون إداريون	عاملون في مجال الخدمات	مزارع	عامل متخصص	سائقوا الآليات و المركبات	عامل	المجموع	نسبة النساء
المؤسسة الفردية	0.3	7.8	13.9	14.2	6.2	22.4	0.3	18.4	6.8	9.8	100.0	31.4
الشركة البسيطة	5.8	10.5	8.4	13.0	8.3	17.0	0.6	12.2	12.4	11.9	100.0	23.5
شركة محدودة المسؤولية	1.1	12.9	7.1	16.6	8.3	20.4	0.0	11.7	11.6	10.2	100.0	24.1
الشركة المساهمة	1.4	8.4	6.2	16.6	11.8	18.9	0.1	12.5	14.2	10.0	100.0	23.2
غيرها	0.1	9.1	29.3	32.5	5.9	5.5	0.1	2.7	4.1	10.7	100.0	60.3
المجموع	**1.1**	**9.1**	**15.0**	**19.7**	**7.8**	**16.5**	**0.2**	**11.6**	**8.8**	**10.3**	**100.0**	**35.4**

ج - حسب الحجم

الحجم حسب عدد العمال	غير محدد	كوادر عليا	أختصاصين	المهن الوسيطة	مستخدمون إداريون	عاملون في مجال الخدمات	مزارع	عامل متخصص	سائقوا الآليات و المركبات	عامل	المجموع	نسبة النساء
< من خمس عمال	0.1	6.1	8.6	6.3	8.1	36.4	0.1	23.9	3.8	6.6	100.0	20.4
٥ - ٩	0.3	14.6	6.1	11.6	7.3	22.3	0.9	15.6	8.6	12.8	100.0	22.3
١٠-٢٤	0.1	14.4	10.9	17.8	7.2	14.4	0.1	14.6	9.7	10.8	100.0	31.1
٢٥-٤٩	0.0	10.3	15.2	20.7	8.5	12.6	0.4	10.7	12.1	9.4	100.0	37.5
٥٠-٩٩	1.8	8.0	20.6	24.2	6.2	11.3	0.0	7.0	11.0	10.0	100.0	41.4
١٠٠-٢٤٩	1.7	6.7	20.0	26.4	8.0	9.5	0.0	8.9	8.1	10.6	100.0	46.8
٢٥٠ عامل أو أكثر	2.4	7.6	18.7	25.5	8.3	11.5	0.0	4.7	9.3	11.9	100.0	40.9
المجموع	**1.1**	**9.1**	**15.0**	**19.7**	**7.8**	**16.5**	**0.2**	**11.6**	**8.8**	**10.3**	**100.0**	**35.4**

المؤسسة الوطنية للإستخدام ، التحقيق لدى المؤسسات ١٩٩٩

٣ - خصائص العاملين

جدول رقم ٣,١
توزيع العاملين وفق الجنس والعمر

بالنسبة المؤية

العمر	ذكور	إناث	غير محدد	المجموع
<٢٥	6.6	5.2	0.0	11.8
٢٥-٢٩	10.0	7.3	0.0	17.2
٣٠-٣٤	10.0	6.3	0.0	16.3
٣٥-٣٩	8.9	5.0	0.0	13.9
٤٠-٤٤	7.2	3.1	0.0	10.4
٤٥-٤٩	5.6	2.2	0.0	7.8
٥٠-٥٩	6.9	2.2	0.0	9.1
>٦٠	3.4	0.7	0.0	4.1
لا جواب	5.1	2.9	1.4	9.3
المجموع	**63.7**	**34.8**	**1.4**	**100.0**

جدول رقم ٣,٢
نسبة العزوبية حسب الجنس والعمر

بالنسبة المؤية

العمر	ذكور	إناث	غير محدد	المجموع
<٢٥	88.2	88.4		88.1
٢٥-٢٩	65.2	69.4		66.9
٣٠-٣٤	32.5	51.5		39.9
٣٥-٣٩	15.8	44.1		26.0
٤٠-٤٤	7.7	38.3		16.9
٤٥-٤٩	5.3	32.1		12.8
٥٠-٥٩	5.2	34.5		12.2
>٦٠	5.0	36.7		10.2
لا جواب	35.8	54.3	12.9	38.1
المجموع	**31.7**	**56.2**	**12.9**	**39.9**

٣ - خصائص العاملين (تابع)

جدول رقم ٣,٣
توزيع العاملين وفق مستواهم التعليمي

أ - حسب الجنس

بالنسبة المؤية

المستوى	ذكور	إناث	المجموع
أمي أو أقل من مستوى إبتدائي	3.4	1.6	**2.8**
إبتدائي	18.6	7.0	**14.3**
متوسط	18.2	13.5	**16.3**
ثانوي عام	13.5	28.2	**18.4**
ثانوي مهني	5.3	8.3	**6.3**
مهني عالي	2.1	3.2	**2.5**
جامعي	19.9	27.3	**22.2**
لا جواب	19.0	10.9	**17.2**
المجموع	100.0	100.0	**100.0**

ب - حسب العمر

المستوى	سنة 25 >	25-29	30-39	40-49	50-59	أو أكثر 60	المجموع
أمي أو أقل من مستوى إبتدائي	3.0	2.0	1.8	2.9	4.1	8.3	**2.8**
إبتدائي	17.2	12.3	13.4	14.2	18.3	25.9	**14.3**
متوسط	23.2	18.1	16.3	16.1	15.3	15.1	**16.3**
ثانوي عام	17.4	19.3	19.2	18.3	15.3	14.0	**18.4**
ثانوي مهني	8.4	8.0	6.6	5.8	4.8	2.3	**6.3**
مهني عالي	2.6	3.4	3.0	2.1	1.4	1.3	**2.5**
جامعي	12.2	23.7	25.1	24.3	25.8	19.5	**22.2**
لا جواب	16.0	13.3	14.4	16.2	15.1	13.7	**17.2**
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	**100.0**

جدول رقم ٣,٤
توزيع العاملين وفق مهنتهم

أ - حسب الجنس و نسبة الإناث

بالنسبة المؤية

المهنة	دون جواب	ذكور	إناث	المجموع	نسبة النساء
مدراء و كوادر عليا	0.3	3.6	2.2	**3.1**	25.2
مدير ووكيل	13.9	6.8	4.3	**6.0**	25.8
أخصائيون في مجال علوم الحياة و الصحة	0.0	2.0	4.0	**2.7**	52.3
أخصائيون في مجالات التعليم	0.0	5.3	15.6	**8.8**	61.7
أخصائيون غيرهم	1.8	3.7	3.2	**3.5**	31.9
مهن وسط في العلوم الفيزيائية و التقنية	1.3	4.7	1.8	**3.6**	17.2
مهن وسط في مجلات علوم الحياة و الصحة	5.0	1.1	5.8	**2.8**	74.0
مهن وسط في مجلات مجال التعليم	0.1	1.7	17.0	**7.0**	84.8
مهن مساعدة أخرى	10.3	5.1	8.2	**6.3**	46.6
موظفون في مجال الإدارة	6.4	5.4	12.2	**7.8**	55.3
عاملون في مجال الخدمات الشخصية و الأمنية	0.2	5.1	3.8	**4.6**	29.1
الباعة و مروجو السلع	33.8	13.2	8.6	**11.9**	26.4
عمال مهرة و حرفيون	5.7	16.5	3.3	**11.8**	10.0
سائقو المركبات و الآليات	2.1	12.5	2.3	**8.8**	9.1
عاملون غير مهرة في الخدمات	12.8	8.1	6.1	**7.5**	29.0
عمال غير مهرة	4.5	3.9	0.8	**2.8**	9.6
لا جواب	1.6	1.3	0.8	**1.1**	26.0
المجموع	100.0	100.0	100.0	**35.4**	**100.0**

ب - حسب العمر

بالنسبة المؤية

المهنة	سنة 25 >	25-29	30-39	40-49	50-59	أو أكثر 60	المجموع
مدراء و كوادر عليا	0.7	1.7	2.9	4.6	5.6	6.6	**3.1**
مدير ووكيل	1.5	3.4	5.4	8.3	11.5	13.3	**6.0**
أخصائيون في مجال علوم الحياة و الصحة	1.7	2.5	3.1	3.5	1.8	2.2	**2.7**
أخصائيون في مجالات التعليم	6.1	8.5	10.1	9.5	11.6	7.0	**8.8**
أخصائيون غيرهم	2.1	4.7	3.8	3.3	3.1	3.6	**3.5**
مهن وسط في العلوم الفيزيائية و التقنية	2.8	3.9	3.9	4.3	3.7	2.9	**3.6**
مهن وسط في مجلات علوم الحياة و الصحة	4.0	3.4	3.1	2.4	1.7	0.8	**2.8**
مهن وسط في مجلات مجال التعليم	6.3	6.7	7.3	5.8	4.8	2.4	**7.0**
مهن مساعدة أخرى	5.3	8.5	6.7	5.7	5.1	3.6	**6.3**
موظفون في مجال الإدارة	10.9	9.4	7.6	6.5	6.4	5.3	**7.8**
عاملون في مجال الخدمات الشخصية و الأمنية	9.0	4.9	3.9	3.8	4.3	4.5	**4.6**
الباعة و مروجو السلع	12.5	11.9	11.1	11.8	11.0	15.6	**11.9**
عمال مهرة و حرفيون	16.4	12.9	11.8	11.0	9.4	12.3	**11.8**
سائقو المركبات و الآليات	6.5	6.8	9.0	9.1	8.7	8.7	**8.8**
عاملون غير مهرة في الخدمات	8.0	5.9	6.9	7.7	9.0	9.4	**7.5**
عمال غير مهرة	4.0	3.5	2.5	2.1	1.7	1.4	**2.8**
لا جواب	2.1	1.4	0.9	0.6	0.6	0.2	**1.1**
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	**100.0**

جدول رقم ٣,٤ (تابع)
توزيع العاملين وفق مهنتهم

ج - حسب المستوى التعليمي

بالنسبة المؤية

المهنة	أمي	إبتدائي	متوسط	ثانوي عام	ثانوي مهني	عالي مهني	جامعي
مدراء و كوادر عليا	0.2	0.5	0.9	3.0	1.5	3.2	8.6
مدير ووكيل	1.2	2.8	4.0	8.9	4.2	4.0	9.9
أخصائيون في مجال علوم الحياة و الصحة	0.1	0.0	0.1	0.3	1.8	11.0	8.3
أخصائيون في مجالات التعليم	0.0	0.1	0.6	4.2	4.2	11.6	33.0
أخصائيون غيرهم	0.0	0.1	0.3	0.9	0.8	4.0	13.1
مهن وسط في العلوم الفيزيائية و التقنية	1.1	1.1	2.7	2.3	15.5	26.1	1.9
مهن وسط في مجلات علوم الحياة و الصحة	0.5	1.0	3.6	2.2	12.1	4.8	1.1
مهن وسط في مجلات مجال التعليم	0.2	0.3	3.7	28.4	7.5	1.5	2.4
مهن مساعدة أخرى	0.7	1.2	2.5	8.1	13.5	13.8	8.6
موظفون في مجال الإدارة	1.9	2.6	10.1	13.6	10.6	7.7	3.3
عاملون في مجال الخدمات الشخصية و الأمنية	3.2	6.3	8.4	4.1	7.9	2.2	0.9
الباعة و مروجو السلع	6.2	10.1	19.3	13.6	5.1	6.4	6.8
عمال مهرة و حرفيون	20.7	26.5	20.4	5.2	12.2	3.1	0.9
سائقو المركبات و الآليات	19.0	20.6	12.7	3.2	2.3	0.5	0.5
عاملون غير مهرة في الخدمات	31.3	19.0	7.3	1.8	0.5	0.3	0.4
عمال غير مهرة	13.6	7.6	3.5	0.4	0.2	0.0	0.2
لا جواب	0.1	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

د - حسب الجنسية و نسبة إستخدام العمال الأجانب

بالنسبة المؤية

المهنة	غير محدد	ايطالي	سوري	غيره	المجموع	بنسبة العمال الأجانب
مدراء و كوادر عليا	1.3	3.3	1.5	1.1	**3.1**	10.9
مدير ووكيل	8.4	6.1	2.2	2.3	**6.0**	0.0
أخصائيون في مجال علوم الحياة و الصحة	2.1	2.8	0.0	0.9	**2.7**	2.4
أخصائيون في مجالات التعليم	10.0	8.9	0.9	10.2	**8.8**	2.3
أخصائيون غيرهم	2.8	3.7	0.5	1.4	**3.5**	2.5
مهن وسط في العلوم الفيزيائية و التقنية	3.2	3.9	0.6	1.0	**3.6**	1.3
مهن وسط في مجلات علوم الحياة و الصحة	1.7	3.0	0.1	2.2	**2.8**	4.7
مهن وسط في مجلات مجال التعليم	8.9	7.2	1.0	1.6	**7.0**	1.3
مهن مساعدة أخرى	6.5	6.6	0.4	2.5	**6.3**	1.4
موظفون في مجال الإدارة	6.5	8.2	1.5	3.1	**7.8**	3.0
عاملون في مجال الخدمات الشخصية و الأمنية	1.0	4.9	4.1	4.1	**4.6**	1.2
الباعة و مروجو السلع	11.3	12.3	4.9	6.6	**11.9**	1.7
عمال مهرة و حرفيون	4.9	11.9	29.0	13.9	**11.8**	2.1
سائقو المركبات و الآليات	8.6	8.7	18.6	5.8	**8.8**	1.5
عاملون غير مهرة في الخدمات	10.6	6.2	16.1	27.8	**7.5**	5.1
عمال غير مهرة	1.4	2.1	18.3	14.7	**2.8**	3.0
لا جواب	10.9	0.4	0.4	0.8	**1.1**	33.9
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	**100.0**	**12.3**

٤ - أجور الاجراء وملحقاتها

جدول رقم ٤,١
الاجور وملحقاتها

أ- حسب النشاط الاقتصادي

القطاع	الأجر	مستحقات الضمان	مصاريف أخرى	المجموع بالمليارات ل. ل
الصناعات الغذائية و المشروبات	148.9	37.7	5.4	192.1
صناعة المنسوجات و الملابس و الجلد	133.9	35.3	17.5	186.7
صناعات الخشب و المطاط و المواد الكيميائية	74.3	16.2	34.3	124.9
صناعات الورق و الطباعة	266.7	42.0	13.9	322.6
الصناعات الإستخراجية و المعادن غير المعدنية	85.1	18.8	7.9	111.8
صناعة المعادن و منتجات المعادن	225.9	57.5	16.0	299.5
صناعة الأثاث	45.4	9.8	0.6	55.8
صناعة الكهرباء و الماء و التشييد و البناء	343.9	41.9	25.8	411.6
بيع و إصلاح السيارات و محطات الوقود	93.7	12.9	5.1	111.7
تجارة الجملة	218.9	57.9	19.6	296.4
تجارة التجزئة	384.1	101.4	23.3	508.8
الفنادق و المطاعم	287.1	82.0	24.9	394.0
النقل و الإتصالات	244.3	46.2	7.9	298.4
الوساطة المالية و الأنشطة العقارية	182.0	40.7	8.3	231.1
التعليم	912.1	134.2	99.9	1,146.2
الخدمات الصحية	379.0	92.3	27.1	498.3
غيرها من الخدمات	69.3	15.7	15.1	100.1
المجموع	**4,094.7**	**842.5**	**352.6**	**5,289.8**

ب - حسب الشكل القانوني

الشكل القانوني	الأجر	مستحقات الضمان	مصاريف أخرى	المجموع بالمليارات ل. ل
المؤسسة الفردية	664.0	125.2	68.2	857.4
شركة الأشخاص أو التوصية	364.0	74.3	24.2	462.5
الشركة المحدودة المسؤولية	518.0	120.4	28.3	666.7
الشركة المساهمة	1,378.4	337.6	109.0	1,825.0
الجمعيات	782.8	140.2	83.3	1,006.3
غيرها	387.5	44.8	39.6	471.9
المجموع	**4,094.7**	**842.5**	**352.6**	**5,289.8**

ج - حسب الحجم

الحجم حسب عدد العمال	الأجر	مستحقات الضمان	مصاريف أخرى	المجموع بالمليارات ل. ل
< من خمس عمال	361.9	20.1	28.7	410.7
٥ -٩	201.5	62.0	10.4	274.0
١٠-٢٤	451.9	90.5	22.0	564.4
٢٥-٤٩	465.1	113.1	86.5	664.8
٥٠-٩٩	563.8	115.9	32.1	711.7
١٠٠-٢٤٩	981.0	209.9	89.4	1,280.3
٢٥٠ عامل أو أكثر	1,069.5	231.0	83.5	1,383.9
المجموع	**4,094.7**	**842.5**	**352.6**	**5,289.8**

جدول رقم ٤,٢
متوسط الاجر الشهري الاساسي للرجل والمرأة

أ - حسب العمر

العمر	ذكور	إناث	المجموع بملاين ل.ل
<٢٥	399.7	462.4	427.8
٢٥-٢٩	543.4	573.5	556.5
٣٠-٣٤	640.7	662.4	649.5
٣٥-٣٩	712.6	686.5	702.4
٤٠-٤٤	778.3	790.3	782.4
٤٥-٤٩	815.7	820.3	817.2
٥٠-٥٩	974.8	970.9	973.7
>٦٠	907.5	930.1	912.3
لا جواب	585.0	550.8	569.2
المجموع	**668.6**	**647.7**	**660.3**

ب - حسب المستوى التعليمي

المستوى	ذكور	إناث	المجموع بملاين ل.ل
أمي أو أقل من مستوى إبتدائي	480.8	400.5	464.3
إبتدائي	457.6	436.0	453.6
متوسط	530.9	466.5	509.6
ثانوي عام	679.8	564.9	609.9
ثانوي مهني	719.5	631.8	675.1
مهني عالي	980.3	718.2	848.4
جامعي	1180.2	933.1	1055.4
لا جواب	560.6	539.9	555.8
المجموع	**668.6**	**647.7**	**660.3**

ج - حسب الوضع في المهنة

المهنة	ذكور	إناث	المجموع بملاين ل.ل
مدراء و كوادر عليا	1590.7	1008.3	1404.1
مدير ووكيل	1363.7	1042.2	1233.4
أخصائيون في مجال علوم الحياة و الصحة	801.3	775.0	784.0
أخصائيون في مجالات التعليم	998.1	838.6	896.6
أخصائيون غيرهم	1306.6	941.2	1190.2
مهن وسط في العلوم الفيزيائية و التقنية	761.9	599.1	729.2
مهن وسط في مجلات علوم الحياة و الصحة	547.4	473.1	491.3
مهن وسط في مجلات مجال التعليم	660.3	605.7	613.9
مهن مساعدة أخرى	804.3	766.5	784.6
موظفون في مجال الإدارة	655.9	564.9	599.5
عاملون في مجال الخدمات الشخصية و الأمنية	545.3	480.2	524.2
الباعة و مروجو السلع	566.8	467.3	531.8
عمال مهرة و حرفيون	556.9	478.2	549.3
سائقو المركبات و الآليات	489.3	413.1	484.5
عاملون غير مهرة في الخدمات	427.0	410.4	422.8
عمال غير مهرة	425.1	312.7	413.6
المجموع	**668.6**	**647.7**	**660.3**

جدول رقم ٤،٢ (تابع)
متوسط الاجر الشهري الاساسي للرجل والمرأة

د - حسب الوضع في العمل

الوضع	ذكور	إناث	المجموع بملاين ل.ل
أجير دائم	695.5	669.5	684.7
مياوم	397.5	348.9	386.5
ظرفي	731.9	477.5	660.7
غيره	508.2	390.4	453.7
المجموع	**668.6**	**647.7**	**660.3**

هـ - حسب عدد سنوات الخدمة

الأقدمية	ذكور	إناث	المجموع بملاين ل.ل
أقل من سنة	534.4	522.1	529.4
١	621.2	587.6	608.5
٢	580.5	534.9	562.4
٣	636.5	583.6	615.7
٤	634.3	620.8	629.3
٥-٩	684.6	685.2	684.8
١٠-١٤	772.1	761.7	767.4
١٥-٢٤	889.0	861.5	877.5
٢٥ سنة أم أكثر	1057.0	1031.9	1047.2
غير محدد	596.9	491.9	565.9
المجموع	**668.6**	**647.7**	**660.3**

و - حسب عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	ذكور	إناث	المجموع بملاين ل.ل
أقل من سنة	450.3	511.8	477.6
٢	484.6	501.3	490.5
٣	458.5	491.1	471.8
٤	571.3	555.4	565.0
٥-٩	655.7	643.8	650.9
١٠-١٤	693.3	705.1	697.9
١٥-٢٤	855.6	810.2	838.3
٢٥ سنة أم أكثر	1051.2	1058.9	1052.6
غير محدد	673.2	649.7	663.7
المجموع	**668.6**	**647.7**	**660.3**

جدول رقم ٤.٣
متوسط الاجر الشهري الاساسي بحسب عدد سنوات الخبرة والمستوى التعليمي

عدد سنوات الخبرة	أمي	إبتدائي	متوسط	ثانوي عام	ثانوي مهني	مهني عالي	جامعي	المجموع بالآلف ل.ل
أقل من سنة	304.2	372.4	351.9	472.7	534.9	607.1	751.0	**477.6**
٢	340.5	355.4	383.7	470.8	434.3	815.1	839.8	**490.5**
٣	355.5	357.4	428.4	464.1	525.4	608.7	729.9	**471.8**
٤	430.2	392.2	419.0	518.2	571.6	...	964.8	**565.0**
٥-٩	386.5	444.4	473.3	561.7	667.4	807.6	1022.7	**650.9**
١٠-١٤	465.7	488.9	551.1	648.5	713.4	1016.9	1023.8	**697.9**
١٥-٢٤	554.9	549.1	647.7	777.8	778.6	1077.1	1367.6	**838.3**
٢٥ سنة أم أكثر	586.7	688.1	810.9	1179.4	928.3	...	1514.6	**1052.6**
غير محدد	507.0	480.1	540.0	579.4	710.3	827.7	1069.2	**663.7**
المجموع	**464.3**	**453.6**	**509.6**	**609.9**	**675.1**	**848.4**	**1055.4**	**660.3**

جدول رقم ٥,١
عدد المؤسسات التي صرّحت أن بعض العاملين فيها بحاجة الى تأهيل وعدد هؤلاء حسب حجم المؤسسة

الحجم بحسب عدد العمال	المؤسسات الراغبة في تأهيل موظفيها		الأشخاص الذين بحاجة للتأهيل	
	العدد	بالنسبة المئوية	العدد	بالنسبة المؤية لمجموع العاملين
٥>	2365	6.0	2365	2.7
٩-٥	1287	17.0	2188	4.4
٢٤-١٠	1535	33.7	2790	3.8
٤٩-٢٥	884	43.5	4247	6.3
٩٩-٥٠	554	58.9	2277	3.3
٢٤٩-١٠٠	446	68.6	1352	1.4
٢٥٠ و أكثر	205	71.7	6237	4.6
المجموع	**7276**	**13.1**	**21456**	**3.7**

جدول رقم ٥,٢
توزيع العاملين للتأهيل حسب الوظيفة

المهنة	بالنسبة المئوية	النسبة المئوية بالنسبة الى الموظفين
كوادر و مدراء	8.7	3.5
إخصائيون	22.8	5.6
مهن و سطى	29.8	5.6
موظفون في مجال الإدارة	2.6	1.3
عاملون في مجال الخدمات	14.1	3.2
مزارعون	0.0	0.0
عمال مهرة و حرفيون	16.4	5.2
سائقو الآليات	2.0	0.9
عال غير مهرة	3.4	1.2
المجموع	100.0	**3.7**

جدول رقم ٥,٣
نسبة المؤسسات التي تقوم بدورات تأهيل متخصصة والقيمة المصروفة على التأهيل

حسب حجم المؤسسة

الحجم بحسب عدد العمال	بالنسبة المئوية للمؤسسات		القيمة المصروفة للتأهيل	
	منظمو التأهيل	الذين صرحوا بالمصاريف	بملايين ل.ل	بالنسبة المئوية على أعباء الرواتب
٥>	6.0	1.3	1,320	0.7
٩-٥	17.0	5.7	944	12.7
٢٤-١٠	33.7	17.0	5,844	4.3
٤٩-٢٥	43.5	24.4	5,533	2.5
٩٩-٥٠	58.9	26.4	8,217	4.1
٢٤٩-١٠٠	68.6	42.9	10,280	1.7
٢٥٠=<	71.7	39.2	4,303	0.8
المجموع	**13.1**	**5.1**	**36,441**	**1.9**

جدول رقم ٦,١
توزيع العاملين وفق الاقدمية في المؤسسة

أ - حسب الوضع في المهنة

en %

لأقدمية	مالك	أجير دائم	مياوم	Occasionnel	غيره	المجموع
أقل من سنة	6.1	11.4	40.5	39.8	40.8	**13.0**
١	8.7	10.9	17.5	15.9	15.6	**10.9**
٢	8.4	10.5	10.8	8.2	8.1	**9.9**
٣	7.2	8.7	5.8	4.2	6.7	**8.1**
٤	7.4	8.6	6.0	4.2	4.3	**8.0**
٥-٩	23.9	22.7	8.0	5.3	10.9	**21.5**
١٠-١٥	9.4	8.4	1.6	3.2	2.3	**8.0**
١٥-٢٤	13.1	8.6	1.0	2.3	1.1	**8.5**
٢٥ و أكثر	8.5	3.6	0.4	1.8	0.5	**4.0**
غير محدد	7.5	6.5	8.4	15.2	9.6	**8.0**
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	**100.0**
المعدل	**10.0**	**7.1**	**2.5**	**3.3**	**2.8**	**7.1**

ب - حسب الجنس

لأقدمية	ذكور	إناث	المجموع
أقل من سنة	12.6	14.2	**13.0**
١	11.0	11.3	**10.9**
٢	10.0	10.2	**9.9**
٣	8.0	8.6	**8.1**
٤	8.2	8.2	**8.0**
٥-٩	21.3	22.6	**21.5**
١٠-١٥	7.7	8.9	**8.0**
١٥-٢٤	8.8	8.2	**8.5**
٢٥ و أكثر	4.7	2.8	**4.0**
غير محدد	7.7	5.1	**8.0**
المجموع	100.0	100.0	**100.0**
المعدل	**7.4**	**6.6**	**7.1**

جدول رقم ٦,٢
المعدل السنوي لترك العمل في المؤسسة للرجال والنساء

أ - حسب العمر

ب آلاف اعمال

العمر	ذكور	إناث	المجموع
< ٢٥ سنة	79.3	82.6	80.7
٢٥-٢٩	66.8	70.4	68.3
٣٠-٣٩	43.8	35.0	40.5
٤٠-٤٩	27.0	24.0	26.2
٥٠-٥٩	27.8	16.9	25.2
٦٠ et +	47.5	70.4	51.2
المجموع	**50.4**	**50.4**	**50.4**

ب - حسب المهنة

المهنة —	ذكور	إناث	المجموع
كوادر و مدراء	13.7	13.9	13.8
إخصائيون	282.3	84.9	130.4
مهن و سطى	34.7	119.3	59.4
موظفون في مجال الإدارة	44.1	157.7	79.9
عاملون في مجال الخدمات	28.0	39.3	30.6
عمال مهرة و حرفيون	162.1	12.9	70.8
سائقو الآليات	312.0	6.6	78.4
عال غير مهرة	32.5	26.5	30.8
المجموع	**50.4**	**50.4**	**50.4**

ج - حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	ذكور	إناث	المجموع
أمي أو أقل من مستوى إبتدائي	48.6	103.3	59.8
إبتدائي	56.2	70.7	58.7
متوسط	49.2	70.3	55.3
ثانوي	41.8	42.6	42.2
جامعي	41.4	42.7	41.9
المجموع	٥٠,٤	٥٠,٤	٥٠,٤

د -حسب نشاط المؤسسة

النشاط	ذكور	إناث	المجموع
الصناعات الغذائية و المشروبات	43.5	45.0	43.8
صناعة المنسوجات و الملابس و الجلد	47.4	76.9	57.3
صناعات الخشب و المطاط و المواد الكيميائية	45.9	45.2	45.7
صناعات الورق و الطباعة	40.6	37.7	39.9
الصناعات الإستخراجية و المعادن غير المعدنية	19.5	31.4	20.1
صناعة المعادن و منتجات المعادن	37.6	40.2	37.8
صناعة الأثاث	35.1	127.4	40.9
صناعة الكهرباء و الماء و التشييد و البناء	115.8	210.1	127.3
بيع و إصلاح السيارات و محطات الوقود	32.9	64.4	33.9
تجارة الجملة	78.4	125.2	87.9
تجارة التجزئة	42.6	65.6	49.2
الفنادق و المطاعم	58.5	79.7	60.8
النقل و الإتصالات	94.6	63.2	87.1
الوساطة المالية و الأنشطة العقارية	101.7	99.9	101.1
التعليم	25.0	30.2	28.4
الخدمات الصحية	36.8	48.5	44.1
غيرها من الخدمات	92.8	58.7	84.4
المجموع	**50.4**	**50.4**	**50.4**

جدول رقم ٦,٣
توزيع العاملين الذين تركوا العمل في المؤسسة بعد عام ١٩٩٧ حسب سبب المغادرة

أ - حسب الجنس و العمر

الجنس و العمر	مجهول	تقاعد أو متوفي	مشاكل	البحث عن عمل آخر	تقليص النشاط	أسباب أخرى
ذكور	**16.2**	**5.2**	**6.1**	**34.0**	**17.9**	**20.6**
< ٢٥ سنة	20.2	0.3	7.8	28.5	15.1	28.1
٢٥-٢٩	10.0	0.4	3.9	46.5	18.7	20.5
٣٠-٣٩	10.2	0.8	8.3	40.7	20.3	19.8
٤٠-٤٩	9.6	2.4	6.4	40.8	20.3	20.5
٥٠-٥٩	10.5	12.6	5.2	25.3	29.3	17.2
٦٠ et +	12.9	59.6	0.9	6.4	9.5	10.8
غير محدد	38.0	5.8	5.8	19.3	12.3	18.7
إناث	**15.4**	**2.8**	**4.1**	**32.5**	**10.4**	**34.8**
< ٢٥ سنة	19.2	0.1	3.5	32.0	6.9	38.3
٢٥-٢٩	13.4	0.3	5.1	36.6	8.9	35.7
٣٠-٣٩	14.4	1.4	5.0	33.7	11.1	34.3
٤٠-٤٩	20.5	2.8	4.1	24.4	16.1	32.1
٥٠-٥٩	21.5	8.2	0.0	21.3	18.6	30.3
٦٠ et +	13.3	60.0	0.0	1.1	3.0	22.5
غير محدد	10.5	3.0	2.7	34.9	16.9	31.9
المجموع	**16.0**	**4.4**	**5.4**	**33.4**	**15.2**	**25.6**
< ٢٥ سنة	19.8	0.2	5.9	30.1	11.4	32.7
٢٥-٢٩	11.5	0.3	4.4	42.2	14.4	27.1
٣٠-٣٩	11.6	1.0	7.2	38.5	17.3	24.5
٤٠-٤٩	12.5	2.5	5.8	36.4	19.2	23.6
٥٠-٥٩	12.3	11.9	4.3	24.7	27.5	19.3
٦٠ et +	13.0	59.7	0.7	5.2	8.0	13.4
غير محدد	29.8	5.0	4.9	24.0	13.7	**22.6**

ب - حسب المهنة

المهنة	مجهول	تقاعد أو متوفي	مشاكل	البحث عن عمل آخر	تقليص النشاط	أسباب أخرى
كوادر و مدراء	11.3	12.3	7.0	33.0	10.2	26.2
إخصائيون	13.3	2.1	3.1	38.8	18.8	23.9
مهن و سطى	10.3	4.7	4.9	38.1	10.9	31.1
موظفون في مجال الإدارة	14.5	4.0	5.2	33.6	10.8	32.0
عاملون في مجال الخدمات	18.4	1.6	6.2	39.7	11.6	22.5
عمال مهرة و حرفيون	11.2	5.4	3.1	27.5	28.9	23.9
سائقو الآليات	17.9	3.9	8.0	28.7	9.8	31.7
عمال غير مهرة	16.5	10.7	6.6	27.2	20.4	18.6
مجهول	41.3	1.3	8.3	21.1	10.4	17.6
المجموع	**16.0**	**4.4**	**5.4**	**33.4**	**15.2**	**25.6**

جدول رقم ٦,٣ (تابع)
توزيع العاملين الذين تركوا العمل في المؤسسة بعد عام ١٩٩٧ حسب سبب المغادرة

ج - حسب نشاط المؤسسة

النشاط	مجهول	تقاعد أو متوفي	مشاكل	البحث عن عمل آخر	تقليص النشاط	أسباب أخرى
الصناعات الغذائية و المشروبات	18.5	9.2	6.9	30.2	12.8	22.4
صناعة المنسوجات و الملابس و الجلد	20.5	7.3	2.3	19.2	31.7	19.0
صناعات الخشب و المطاط و المواد الكيميائية	4.7	8.3	3.3	51.6	21.0	11.1
صناعات الورق و الطباعة	5.3	6.6	5.4	31.7	13.9	37.0
الصناعات الإستخراجية و المعادن غير المعدنية	0.0	4.0	2.8	22.5	17.0	53.8
صناعة المعادن و منتجات المعادن	12.2	7.9	9.5	28.4	18.0	24.0
صناعة الأثاث	1.9	11.3	5.7	55.6	8.4	17.0
صناعة الكهرباء و الماء و التشييد و البناء	4.2	2.4	5.9	13.8	55.4	18.3
بيع و إصلاح السيارات و محطات الوقود	7.0	1.0	1.0	40.1	14.5	36.4
تجارة الجملة	33.7	2.4	1.4	38.7	15.2	8.7
تجارة التجزئة	9.7	3.1	8.3	44.6	10.3	24.1
الفنادق و المطاعم	11.5	4.3	9.2	37.0	16.0	21.9
النقل و الإتصالات	15.5	3.5	4.5	30.6	3.8	42.1
الوساطة المالية و الأنشطة العقارية	31.6	2.9	2.6	36.4	3.7	22.8
التعليم	15.8	7.0	5.0	30.6	10.3	31.3
الخدمات الصحية	18.3	2.7	7.0	33.6	7.9	30.5
غيرها من الخدمات	10.6	2.8	2.8	22.0	29.1	32.7
المجموع	**16.0**	**4.4**	**5.4**	**33.4**	**15.2**	**25.6**

جدول رقم ٧,١
توزيع المؤسسات وفق الطريقة المعتمدة للتوظيف

أ - حسب حجم المؤسسة

الحجم بحسب حجم المؤسسة	علاقات	وسائل إعلام	مكاتب إستخدام	قنوات أخرى	لا جواب	المجموع
<٥	69.7	4.6	1.1	13.1	11.5	100.0
٥-٩	68.7	10.2	5.1	11.9	4.0	100.0
١٠-٢٤	53.0	18.4	9.9	17.0	1.7	100.0
٢٥-٤٩	33.5	29.7	11.6	22.1	3.0	100.0
٥٠-٩٩	39.9	25.3	11.7	21.0	2.1	100.0
١٠٠-٢٤٩	36.2	21.0	13.2	26.7	2.9	100.0
٢٥٠ و أكثر	21.7	24.1	19.6	32.5	2.1	100.0
المجموع	**65.7**	**8.1**	**3.2**	**14.0**	**9.0**	**100.0**

ب - حسب الشكل القانوني للمؤسسة

الشكل القانوني	علاقات	وسائل إعلام	مكاتب إستخدام	قنوات أخرى	لا جواب	المجموع
المؤسسة الفردية	68.8	5.1	1.4	14.0	10.7	100.0
الشركة البسيطة	66.5	16.1	5.9	8.1	3.3	100.0
الشركة المحدودة المسؤولية	62.5	16.5	7.7	12.3	1.0	100.0
الشركة المساهمة	33.6	29.7	18.9	13.5	4.3	100.0
غيرها	44.7	14.1	8.2	27.1	5.9	100.0
المجموع	**65.7**	**8.1**	**3.2**	**14.0**	**9.0**	**100.0**

ج - حسب معرفة المؤسسة بوجود مكتب رسمي للاستخدام

المعرفة بوجوده	علاقات	وسائل إعلام	مكاتب إستخدام	قنوات أخرى	لا جواب	المجموع
نعم	62.7	14.0	6.5	12.7	4.0	100.0
لا	67.6	6.7	2.4	14.4	8.9	100.0
لا جواب	24.8	1.9	0.9	11.0	61.4	100.0
المجموع	**65.7**	**8.1**	**3.2**	**14.0**	**9.0**	**100.0**

جدول رقم ٧,٢
نسبة المؤسسات التي تفضل اعتماد مكتب استخدام رسمي

حسب الحجم والشكل القانوني

الحجم	مؤسسة فردية	شركة بسيطة	شركة محدودة المسؤولية	شركة مساهمة	غيرها	المجموع
<٥	43.5	53.8	66.7	75.0	63.6	45.1
٥-٩	57.7	74.1	62.1	72.7	60.0	61.9
١٠-٢٤	50.9	66.8	52.3	82.9	50.1	57.5
٢٥-٤٩	57.9	73.9	66.6	52.1	32.0	56.5
٥٠-٩٩	47.0	57.1	53.0	52.1	33.2	46.3
١٠٠-٢٤٩	23.5	100.0	59.7	68.2	47.1	57.0
٢٥٠ و أكثر	0.0	66.7	0.0	60.7	50.0	52.1
المجموع	**45.4**	**64.9**	**61.1**	**68.3**	**49.6**	**49.0**

جدول رقم ٧,٣
الطلب على اليد العاملة

أ - العدد الإجمالي المقدر **4,549**

ب - توزيع العدد حسب القطاع

القطاع	بالنسبة المئوية
الصناعة و البناء	40.1
التجارة	16.4
الخدمات	43.5
المجموع	100.0

ج - توزيع العدد حسب المهنة المطلوبة

المهنة	بالنسبة المئوية
كوادر و مدراء	8.1
إخصائيون	16.0
مهن و سطى	27.3
موظفون في مجال الإدارة ،عاملون في مجال الخدمات	21.2
عمال مهرة و حرفيون	15.6
سائقو الآليات ، عمال غير مهرة	11.9
المجموع	100.0

د - توزيع العدد حسب الجنس

الوظيفة حسب الجنس	بالنسبة المئوية
لا يهم	31.2
ذكور	46.8
أناث	22.0
المجموع	100.0

هـ - توزيع العدد حسب عدد سنوات الخبرة

عدد السنوات	بالنسبة المئوية
لا خبرة	44.3
سنة أو سنتين	23.7
ثلاثة أو أربعة	19.1
خمسة أو أكثر	12.9
المجموع	100.0

و - توزيع العدد حسب المؤهلات

المؤهلات	بالنسبة المئوية
لا جواب	42.9
إجازة جامعية	21.2
مؤهلة في الصناعة الحرفية	20.8
مؤهلات أخرى	15.2
المجموع	100.0

ز - توزيع العدد حسب أسباب النقص

السبب	بالنسبة المئوية
المهن المطلوبة غير متوفرة في السوق	22.9
نقص في كفاءة الأشخاص المتوفرين	21.2
الرواتب المرتفعة المطالب بها	21.4
الموظفون المتوفرون غير المستقرين	10.7
أسباب أخرى	7.9
لا جواب	15.9
المجموع	100.0

جدول رقم ٧,٤
توقعات ازدياد عدد الوظائف في السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٢

أ - العدد الاجمالي المقدّر

	2000	2001	2002
العدد المصرح في العينة	509	718	631
العدد الإجمالي المقدر	9,102	10,932	9,892

ب - توزيع العدد حسب قطاع النشاط الاقتصادي %

القطاع	2000	2001	2002
الصناعات الغذائية و المشروبات	5.4	4.8	6.5
صناعة المنسوجات و الملابس و الجلد	8.3	11.0	15.6
صناعات الخشب و المطاط و المواد الكيميائية	5.4	6.0	7.6
صناعات الورق و الطباعة	3.8	0.5	1.2
الصناعات الإستخراجية و المعادن غير المعدنية	1.0	0.9	0.9
صناعة المعادن و منتجات المعادن	5.6	2.8	2.1
صناعة الأثاث	3.2	0.0	0.0
صناعة الكهرباء و الماء و التشييد و البناء	1.2	2.4	0.0
بيع و إصلاح السيارات و محطات الوقود	2.2	1.4	0.6
تجارة الجملة	5.2	3.5	4.5
تجارة التجزئة	12.7	13.8	16.8
الفنادق و المطاعم	10.1	8.6	8.6
النقل و الإتصالات	0.2	4.5	1.9
الوساطة المالية و الأنشطة العقارية	12.3	9.9	7.4
التعليم	5.8	12.7	7.3
الخدمات الصحية	13.2	16.1	17.6
غيرها من الخدمات	4.4	1.3	1.4
المجموع	100.0	100.0	100.0

ج - توزيع العدد حسب الشكل القانوني للمؤسسة %

الشكل القانوني للمؤسسة	2000	2001	2002
المؤسسة الفردية	46.0	38.6	42.7
لشركة البسيطة	7.0	12.1	12.1
الشركة المحدودة المسؤولية	14.4	7.1	3.3
الشركة المساهمة	12.9	16.1	14.6
غيرها	19.7	26.0	27.3
المجموع	100.0	100.0	100.0

د - توزيع العدد حسب الوظيفة %

المهنة	2000	2001	2002
كوادر و مدراء	4.1	5.7	5.9
إخصائيون	18.2	18.8	16.2
مهن و سطى	15.4	21.1	16.7
موظفون في مجال الإدارة	8.3	7.4	4.1
عاملون في مجال الخدمات	20.2	18.4	18.5
عمال مهرة و حرفيون	20.9	16.2	19.8
سائقو الآليات	5	6.5	11.8
عال غير مهرة	7.9	5.9	7
المجموع	100	100	100

جدول رقم ٧,٥
توقعات خفض عدد الوظائف خلال الاعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٢

أ - عدد الوظائف المنوي الغاؤها

	2000	2001	2002
العدد المصرح به في العينة	120	49	18
العدد الإجمالي المقدر	1581	450	167

ب - توزيع العدد حسب قطاع النشاط %

القطاع	2000	2001	2002
الصناعة	37.8	...	...
التجارة	26.9	...	...
الخدمات	35.3	...	...
المجموع	100.0		

ج - توزيع العدد حسب الشكل القانوني للمؤسسة %

الشكل القانوني	2000	2001	2002
مؤسسة فردية	23.7	...	...
شركة الأشخاص أو التوصية	3.1	...	...
الشركة المحدودة المسؤولية	38.9	...	...
الشركة المساهمة	32.4	...	...
شكل آخر	1.9	...	...
المجموع	100.0		

د - توزيع العدد حسب الوظيفة %

المهام	2000	2001	2002
أخصائيون	18.5	...	...
مهن وسطى	19.1	...	...
موظفون إداريون	1.4	...	...
عاملون في مجال الخدمات	19.2	...	...
عمال مهرة	10.6	...	...
سائقو الآليات	20.9	...	...
عمال غير مهرة	10.3	...	...
المجموع	100		

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

جدول رقم ٧،٦
توقعات استحداث وظائف جديدة خلال الاعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٢

أ - عدد الوظائف المنوي استحداثها

	2000	2001	2002
العدد المصرح به في العينة	133	262	169
العدد الإجمالي المقدر	2953	3603	2365

ب - توزيع العدد حسب قطاع النشاط %

القطاع	2000	2001	2002
الصناعة	28.8	17.1	20.3
التجارة	20.6	23.5	17.9
الخدمات	50.7	59.3	61.8
المجموع	100.0	100.0	100.0

ج - توزيع العدد حسب الشكل القانوني للمؤسسة %

الشكل القانوني للمؤسسة	2000	2001	2002
مؤسسة فردية	63.6	46.3	47.9
شركة الأشخاص أو التوصية	6.3	16.4	20.3
الشركة المحدودة المسؤولية	9.9	6.5	2.6
الشركة المساهمة	7.5	16.7	12.8
شكل آخر	12.7	14.2	16.3
المجموع	100.0	100.0	100.0

د - توزيع العدد حسب الوظيفة %

المهام	2000	2001	2002
كوادر و مدراء	5.1	5.5	4.6
أخصائيون	36.8	30.1	32.7
مهن وسطى	22.9	30.3	29.5
موظفون إداريون	8.6	6.4	4.9
عاملون في مجال الخدمات	11.1	11.2	10.6
عمال مهرة	9.5	12.5	9.6
سائقو الآليات	4.0	2.4	5.4
عمال غير مهرة	2.1	1.7	2.6
المجموع	100.0	100.0	100.0

هـ - توزيع العدد حسب مؤهلات الوظيفة الجديدة

المؤهلات	2000	2001	2002
مؤهلات في الصناعات الحرفية	10.9	25.3	37.3
شهادة البكلوريا العامة أو المهنية	6.0	7.6	6.9
إجازة جامعية	30.2	32.3	25.7
مؤهلات أخرى	18.4	14.3	12.8
بدون تحديد	34.5	20.5	17.4
المجموع	100.0	100.0	100.0